تقعيد اللغات في النحو العربي

د. إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم المطرودي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تقعيد اللغات في النحو العربي*

د. إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم المطرودي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

تُعد اللغات العربية، وهي ما يُسمّى عند المحدثين باللهجات، إحدى ركائز السماع، المنقول عن العرب وقبائلهم، وهي سماع عام، يستعمله مجموعة من الناس، ويدرجون في كلامهم عليه. وقد بدا لي أنّ كثيرا من النحويين يرتابون من هذه اللغات، ويصدّون عنها، وينظرون إليها نظرة الريبة والشك، ويذكرونها في كتبهم كلها، تعليمية أم علمية، ولا يُشيرون إلى جواز جريان المتكلم عليها، بل يقولون: في لغة كذا كذا، مكتفين بهذا، فأحببت أن أضع النقاط على الحروف في أمر هذه اللغات ما استطعت، وساعدني عليه توفيق الله تعالى، فكان هذا البحث الذي بين أيديكم.

وانتهى بي البحث إلى أن اللغات، إذا صحّت عن هذه القبائل العربية الفصيحة، جاز القياس عليها، والعمل بمقتضاها، وأيّدت ذلك بما بدا لي مؤيدا، أيّدته أولا بمنهج النحويين الذي قرّره ابن جني، وثانيا بممارسة النحويين، ومواقفهم الصريحة من بعض اللغات.

* بحث ممول من عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تقدمة:

إن الحمد لله، أحمده، وأستعين به، وأستغفره، وأستهديه، وأصلي وأسلم على حبيبه، وإخوان حبيبه، وأتباعهم، ما تعاقب الليل والنهار، وبعد:

فالبحث سؤال، يثور في رُوع صاحبه، ويحلّ ضيفا ثقيلا عليه، لا تدفعه إلا الدراسة، ولا يُريحه منه إلا البحث. وأسئلة البحث لا تُولد إلا من خلال التعارضات، ولا تنبثق إلا من شعور الإنسان بها، والتفاته إليها، ومن هنا كان من الصحيح عندي قول القائل ـ لو قال ـ: تُولد أسئلة البحث حين يبصر الإنسان الاختلاف، يلمسه بذهنه، ويقبض على بعض صوره بيديه.

وكذلك كانت حالي مع اللغات، فقد كانت تمر عليّ في مدونات أسلافي من النحويين، وتقرؤها عيناي، وأجد جوارها مسموعات الأفراد الفصحاء، أحيانا من نثر وتارات من شعر، تُقبل عندهم، ويُفسح لها في المجال، على حين يُرتاب في أمر اللغات، ويُضيّق عليها، وهي التي تملك من سعة القائلين بها، وكثرة عددهم، أضعاف ما تملكه تلك الشواهد الفذة، من شعر كانت أم من نثر.

نما هذا السؤال، وترعرع في نفسي، وأخذ بي إلحاحه إلى أن قمت بجمع ما أستطيع من اللغات، وتدوين ما قدرت عليه من آراء النحويين فيها، ومواقفهم منها، واندفعت بهذا إلى تشكيل خطة هذا البحث من فصلين، أولهما كان عنوانه "النحويون واللغات"، وفيه ثلاثة مباحث، وثانيهما "التقعيد واللغات"، وفيه من المباحث كصاحبه الأول، وبعدهما كانت خاتمته.

ولا أنسى في مقدمتي هذه أن أُومئ إلى أن اختياري لمصطلح اللغة، وابتعادي عن مصطلح المحدثين (اللهجة)؛ سببه أن النحويين الذي أتناول منهجهم، وأقتفي أثرهم، يُطلقون على ما يُسمّى اليوم لهجات مصطلح اللغة، بل لا أبعُد إذا قلت: إنهم مجمعون

على ذلك، ومتفقون عليه. ويجتمع مع هذا هنا أنّ (تقعيد اللغات) لا يُمكن أن يُتصوّر حسب مفهوم اللغة الحديث؛ إذ النحويون مجمعون على أن التقعيد للغة العرب وحدها، وليس لهم شأن في لغات الأمم الأخرى.

وقد مضيت - بحمد الله - في بحثي، ولم تمر بي مصاعب، تردني عنه، أو تُبعدني عن إكماله؛ إلا ما كان من خشيتي أن تكون نتيجته، التي مِلتُ إلى تأييدها، واجتهدت في التدليل لها، باعثا من بواعث رفض العمل، وتضييع جهدي فيه؛ فالإنسان على عمله - مهما كان - حريص، وعلى قبول الناس له أحرص.

وفي ختام هذه المقدمة أسأل ربي أن يكتب له القبول في عيون قارئيه، ويُصيّر ما خفت منه حظيّا عندهم؛ فنعم المولى هو، ونعم النصير.

التمهيد وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم التقعيد.

المبحث الثاني: اللغات في كتب النحو ومقدار قواعدها.

المبحث الثالث: موقف المحدثين من تقعيد ظواهر اللغات.

مفهوم التقعيد

مفهوم التقعيد هو النافذة التي سيجري النظر من خلالها إلى مدونة اللغات في التأليف النحوي، وتحليل هذه المدونة، وتقليب وجوهها، ما وفّق الله - تعالى - الباحث إليه، ثم أعانه جهده عليه.

واللغات مادة يختلف الباحثون في النظر إليها، وتناول أبعادها؛ لكن بحثي هذا مشغول بالنظر إليها من خلال تحويلها إلى قواعد استعمالية، يحق لمستعمل اللغة أن يلجأ إليها، ويتخذها في مكتوبه وحديثه، هذا هو مفهوم التقعيد هنا، وهو مفهوم مفتاحي لهذا البحث.

والسؤال الذي يطرحه العنوان على القارئ، ويُثيره في نفسه، والعناوين دوما تخفي وراءها أسئلة الباحث واستفساراته، هو هل يشك الباحث في أمر تقعيد اللغات، ويسعى للتأكد من ذلك عبر صفحات بحثه؟

أمام هذا السؤال لدي مشكلة أودّ طرحها هنا، وهي أنّ في مدونة اللغات شَكْلين؛ الأول لغات بُنيت قواعد الاستعمال عليها، ولم يخالف في ذلك أحد، والآخر لغات اختُلِف فيها، وأضحت محل أخذ ورد، وهذان الوجهان سيُورد الباحث عليهما شواهد، تكشف وقوع تحويل اللغات في التأليف النحوي إلى قواعد استعمالية، وهذا هو المعنى الذي يراد من التقعيد.

تقعيد اللغات المتفق عليه

لهذا النوع شواهد معروفة متداولة، منها إعمال "ما"، وإهمالها في لغة أهل الحجاز وبني تميم[1]. ومنها اختلاف العرب في الفعل المضعف حين تسكن فيه لام الفعل؛ فأهل الحجاز يضاعفون، يقولون: اردُدْ، واجترِرْ. وبنو تميم يدغمون، يقولون: رُدّ، واجترّ[2]. ومنها اختلافهم في حركة حرف المضارعة في كل "فَعِل"، فلغة جميع العرب إلا أهل الحجاز كسر حرف المضارعة، يقولون: أنت تِعْلم ذاك، وأنا إعلم، وهي تِعلم[3].

---

(1) ينظر الكتاب ١/ ٥٧ إذ يقول سيبويه: "أما بنو تميم فيجرونها مجرى "أما وهل"، أي لا يعملونها في شئ، وهو القياس... وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ"ليس".

(2) ينظر الكتاب ٣/ ٥٣٠ إذ يقول سيبويه: "فإن أهل الحجاز يضاعفون، لأنهم أسكنوا الآخر... وأما بنو تميم فيدغمون... وهو قول غيرهم من العرب، وهم كثير".

(3) ينظر الكتاب ٤/ ١١٠ و١١١ ولهذا قيود أشار إليها سيبويه بقوله: "وجميع هذا إذا قلت فيه: يَفعل، فأدخلت الياء فتحت، وذلك أنهم كرهوا الكسرة في الياء... ولا يُكسر في هذا الباب شئ كان ثانيه مفتوحا، نحو: ضرَب، وذهَب... وجميع ما ذكرتُ مفتوح في لغة أهل الحجاز، وهو الأصل".

تقعيد اللغات المختلف فيه

لم أقف على من يمنع صراحة هذه اللغات، فنهج كثير من النحويين حين ذكر اللغات الصمت، الذي لا يستطيع معه باحث يتحرّى الصواب أن يجزم برأي؛ لكن المهم هنا هو أنّ عبارة النحوي جلية في تجويز استعمال اللغة، بعيدا عن استغرابنا، وتعجبنا الذي يبعثه في كثير من الأحيان ميلنا إلى المنع، أو التوجس تجاه تلك اللغات.

وبين يدي شواهد لهذا النوع، منها أن ابن عصفور أجاز مجموعة من اللغات، فأجاز استعمال المثنى بالألف، رفعا ونصبا وخفضا[1] وأجاز ثلة من اللغات في "الذي والتي"[2] وأجاز حذف نون "اللذين"[3] ومثله تجويزه حذف النون من جمع "الذي"[4] ولم يكتف بهذا بل جوّز حذف النون في لغة من يعرب هذا الجمع[5].

ولابن هشام في متنه أشباه ما ذكره ابن عصفور، ومن ذلك أنه أجاز لغة النقص في "الأب، والأخ، والحم"[6] وجعل القصر أولى منه[7] وأجاز في ما سُمّي به من جمع المذكر أن يُجرى مجرى "غسلين"[8].

---

(1) ينظر شرح الجمل ١/ ١٥١ حيث قال:" ويجوز استعمال التثنية بالألف في الأحوال كلها، في الرفع والنصب والخفض، وذلك في لغة خثعم، وهي فخذ من طيئ".

(2) ينظر شرح الجمل ١/ ١٧٠ -١٧١ حيث قال بعد ذكر اللغات في "الذي":" وهذه اللغات كلها جائزة في "التي".

(3) ينظر شرح الجمل ١/ ١٧١ إذ قال:" وإن شئت حذفت النون تخفيفا فقلت: اللذا واللذي..." وفي أوضح المسالك ١/ ١٤٠ يقول ابن هشام:" وبلحارث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون "اللذان واللتان" ... ولا يجوز ذلك في "ذان وتان" للإلباس".

(4) ينظر شرح الجمل ١/ ١٧١ فقد قال:" وإن شئت حذفت النون..".

(5) ينظر شرح الجمل ١/ ١٧٢ وفيه:" ومنهم من يقول: اللذون رفعا، واللذين نصبا وجرا، ... وإن شئت حذفت النون فقلت: اللذو والذي".

(6) ينظر أوضح المسالك ١/ ٤٤ حيث قال:" ويجوز...".

(7) ينظر أوضح المسالك ١/ ٤٦ إذ فيه:" وقصرهن أولى من نقصهن" وإذا كان قد قال في النقص:" يجوز" فتجويز لغة القصر في هذه الثلاثة بيّنة.

(8) ينظر أوضح المسالك ١/ ٥٣ فقد جاء فيه:" ويجوز في هذا النوع أن يُجرى مجرى "غسلين" في لزوم الياء، والإعراب بالحركات على النون...".

وليس المقام مقام سرد وتفصيل، والشواهد تُساق حسب المغزى الذي يؤمه الباحث، ويريده المتأمل، وفي ما ذُكر كفاية وغنية - إن شاء الله - تُوضح مفهوم التقعيد المراد هنا.

اللغات في كتب النحو ومقدار قواعدها

إحصاء اللغات تكتنفه بعض الصعوبات، التي تجعله غير دقيق، وغير واصف لما في هذه الكتب وصفا يخرج بالحديث عن النسبية، ويقترب من حال اللغات في هذه المدونات، ومما واجهته - وأنا أقرأ في كتب النحو - ثلاثة أمور:

أولها: أن يستعمل النحوي مع الظاهرة لفظة "لغة قوم"، ولا يُحدد من نُقلت عنه تلك اللغة[1]، أو يقول: "لغة حكاها" فلان[2].

وثانيها: أن يسوق النحوي الظاهرة قائلا: "بعض العرب" أو" قوم من العرب"[3].

وثالثها: أن يذكر النحوي استعمالات لفظ ما، ويسمها باللغات، ولا يُخبرنا بمن كان يفعل ذلك؛ كأن يتحدث عن اللغات في "الذي والتي"، أو اللغات في "حيهل"، أو اللغات في "ها"، أو اللغات في "أف"[4].

وقد رأيت أن يكون الإحصاء في هذا المبحث للمنسوب صراحة إلى القبائل، وتركت ما لم ينسبه النحوي إليها فيه، وأقمت حديثي في بقية المباحث على عدّ غير المنسوب جزءا من اللغات؛ لأنني رأيت في فرض اقتياس اللغات وتجويزها، الذي اخترتُ تبنيه، أمرا تدعو إليه مكانة اللغات، ويُقويه المنهج النحوي، وغير المنسوب إذا قعّده النحوي كان

(1) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت حسن الحفظي ١/ ١٠٤.
(2) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت حسن الحفظي ٢/ ٩٥٠.
(3) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت يحيى المصري ١/ ١٣٢ و٤٧٢ و ٦٤٣.
(4) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت حسن الحفظي ١/ ٢١٢ و٣٠١ و٣١١ و٣٢٠.

أدلّ في هذا الأمر من المنسوب، لأن اعتماد النحوي على مجهول في تجويز قاعدة، أنهض في مساندة فرض البحث، وأشد نصرة له.

وفي كتاب "همع الهوامع" للسيوطي أوصل الباحث فيه مرات عزو اللغات إلى أهلها المتكلمين بها إلى خمس وعشرين مرة، فالحجازيون وأهل الحجاز سبع مرات، وتميم وبعض تميم وأكثرها تسع مرات، وبنو أسد وبعض أسد ثلاث مرات، وطيئ مرتين، وقضاعة وكنانة وبني عامر وأهل العالية مرة واحدة[1].

وكان لي سعي في إحصاء اللغات وفق الفكرة، السالف ذكرها، في كتابين، أولهما "شرح الرضي لكافية ابن الحاجب"، وثانيهما "أوضح المسالك، وكانت محصلة نظري في الكتابين، أن وجدت الرضي عزا اللغات خمسا وثلاثين مرة، وعزاها ابن هشام أربعا وعشرين مرة، وهو إحصاء تقريبي، لا أدّعي الدقة فيه، ولعل في عمل الباحث، الآنف ذكره، ما يجعل النتيجة مقبولة مرضية.

في كتاب الرضي وردت تميم ثلاث عشرة مرة[2] ومثل هذا العدد جاء ذكر أهل الحجاز، فهما قبيلان متصاحبان في كثير من قضايا العربية، فلا تكاد تجد أهل الحجاز إلا تقع على تميم مذكورة ثمّ، وإذا أفرد البحث مرات العزو إلى أهل الحجاز، فسيكون عدد عزو الرضي للغات ثمانيا وأربعين مرة تقريبا، وفي الإحالة إلى بني تميم غُنية.

---

(1) علاء إسماعيل الحمزاوي، دور اللهجة في التقعيد النحوي، دراسة إحصائية تحليلية في ضوء همع الهوامع، وهو مرجع إلكتروني ٩٣.

(2) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت حسن الحفظي ١/ ١٣١ و١٨٧ و٣٣٩ و ٢/ ٦٤٩ و٧٢٨ و٧٦١ وت يحيى المصري ١/ ١٢٨ و١٩٥ و٢٨٥ و٣١٣ و٤٥٦ و و٤٥٦ و٢/ ١٤٦٠.

وعُزي إلى طيئ ثلاث مرات[1]، وإلى هذيل أربعا[2] وإلى سليم مرتين[3] وإلى الحارث ابن كعب مرة واحدة[4] وإلى بني يربوع مثلها[5] وإلى بكر بن وائل مرتين[6] وإلى أسد مثلهما[7] وإلى خثعم مرة[8] وإلى بني عقيل وكلاب مرة[9] وإلى فقعس وغني وقيس مثلها[10].

وعند ابن هشام ورد ذكر أهل الحجاز وتميم معا سبع مرات[11] وذكر قيس مرتين[12] وذكر الحارث بن كعب وسليم وبني فقعس ودبير وضبة وغَنْم وبني يربوع وبني سعد وبكر بن وائل مرة واحدة[13] وذكر ربيعة وهذيل مرتين[14] وذكر عقيل ثلاث مرات[15] وذكرت طيئ مرتين[16].

---

(1) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت المصري ١/ ٢٢٠ و٢/ ١٤٤٧ و١٤٤٨.
(2) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت الحفظي ٢/ ٩٤٣ وت المصري ١/ ٢١٥ و٤٥١ و٦٩٥.
(3) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت المصري ١/ ٤٥٢ و٤٥٦.
(4) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت المصري ١/ ٦٤٣.
(5) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت الحفظي ٢/ ٩٤٧.
(6) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت المصري ١/ ١٣٣ و٢/ ١٤٦٠.
(7) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت الحفظي ١/ ١٧٢ و٢/ ١٤٦٠.
(8) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت الحفظي ٢/ ٥٩١.
(9) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت المصري ١/ ١٣٣.
(10) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت المصري ١/ ٤٢٠ و٤٥٥ و٤٧٠.
(11) ينظر أوضح المسالك ١/ ١٣٤ و٢/ ٢٦١ و٤/ ١٣٠ و١٣٠ و٢٥٦ و٢٥٨ و٤١١.
(12) ينظر أوضح المسالك ١/ ١٣٩ و٣/ ١٤٥.
(13) ينظر أوضح المسالك ١/ ١٤٠ و٢/ ٧٠ و١٥٧ و١٥٨ و٣ / ١٤٨ و١٩٧ و٤/ ٣٤٥ و٤١٢.
(14) ينظر أوضح المسالك ١/ ١٤٠ و٣/ ١٤٨ و١/ ١٤٣ و٣/ ٦.
(15) ينظر أوضح المسالك ١/ ١٤٣ و٣٢٩ و٣/ ٧.
(16) ينظر أوضح المسالك ١ / ١٥٣ و٢/ ٩٨.

ومع شكلية مثل هذه الإحصاءات إلا أنها تكشف عن معنى مهم، سواء حسبناها على عدّ الرضي أم على عدّ ابن هشام، وذلكم المعنى هو أنّ المشترك من قواعد العربية بين قبائلها هو السمت الغالب، والطابع العام.

ومما يُفيده ذلك أن الأخذ بهذه اللغات في الكلام، والجريان عليها في القول، وعدّها مما يُباح للمستعمل أن ينهج على طريقته، ويحتذي سبيله، توسيع على مستعمل اللغة، وإعطاء للمسموع، الذي يُشكل هيكل العربية، دوره المتوقع له، والبادي من طريقة أهله النحويين.

موقف المحدثين من تقعيد ظواهر اللغات

من خلال ما طَرَح البحث في التمهيد الأولى بان للقارئ أنّ في مؤلفات النحو تقعيدا لبعض اللغات، وهو تقعيد صريح، وذا يُشَكِّلُ صورة من صور الجانب التطبيقي عند النحويين، ويلد هذا العمل سؤالا مفاده: ماذا كان موقف النحويين المحدثين من مثل هذه اللغات التي حوّلها هذا النحوي أو ذاك إلى قاعدة استعمالية، أو أشعر حديثه بتحويلها؟

من المحدثين طائفة رأت في عمل النحويين في اللغات تقصيرا، فهم لم يعتنوا بها، ولم يُولوها اهتمامهم، لأنهم كانوا - حسب عبارة بعضهم - منهمكين في تقعيد الفصحى، أو تقعيد المطرد[1].

(1) ينظر اللهجات العربية نشأة وتطورا لعبد الغفار هلال ٧٨ حيث قال:" نظروا إلى اللهجات على أنها شيء لا ينبغي الاهتمام به، لأن المهم هو الفصحى..." ومثله في ٨٣ واللهجات العربية في القراءات القرآنية لعبده الراجحي ٦٧ إذ يقول:" أما كتب النحو فلسنا نتوقع أن تقدم لنا من اللهجات أكثر مما قدمت، وذلك أن أصحابها يتناولون اللغة بالتقنين والتنظيم، وشرط اللغة الاطراد، ولكن لو أعطوا اللهجات حقها من الدرس لأراحونا من كثير من تأويلاتهم النحوية..." ولا ينسيني ذلك أن د عبد الغفار نقل نص ابن جني في اختلاف اللغات وكونها جميعا حجة، لكنه لم يُبدِ رأيه، ومثله د الراجحي حيث

ومثل هذا الموقف يعطي تصورا أنّ النحويين لم يروا للغات حقا أن تُسَجل ظواهرها، وتضحي قواعد استعمالية؛ فلو كان موقف النحويين من اللغات أنها تُقعّد لحرصوا عليها، وأبلوا في جمعها. ومثل هذا القول لا يستثني أحدا، ولا يُفرق بين طوائف النحويين. كما هو مشهور في الدرس النحوي. فالبصريون والكوفيون في هذا سواء إلا إن كانت هذه الطائفة تريد بالحديث عن النحويين معنى خاصا، وهم البصريون! ولا أظنهم يريدون ذلك.

ومما انبنى على هذا الموقف عند هذه الطائفة أنها رأت في حديث ابن جني عن "اختلاف اللغات وكلها حجة" تمثيلا لرأيه هو، ولا علاقة له بما قرّره النحويون قبله، ومال منهجهم إليه، فأصبح ابن جني بهذا نقطة تحول في الموقف من اللغات[1]، مما يجعل باحثا مثلي يقف بسبب هذا القول أمام قضية التفريق بين منهج النحويين المتقدمين والمتأخرين في هذه المسألة، وهو شيء سيجري تناوله. إن شاء الله. في الفصل الأول.

هذه هي الفئة الأولى من المحدثين، وهناك طائفة أخرى، وهي أكثر عددا، تعتمد على أمر شهير جدا، وهو التفريق بين النحويين في منهج الرواية، وهذا الاختلاف في المنهج أورث خلافا في العمل، فمال البصريون إلى التوجس من بعض اللغات، واتسع الكوفيون في الرواية عن تلك القبائل، وهذا الاختلاف في الرواية دفع إلى اختلاف في تقعيد اللغات،

ذكر إثر حديثه موقف ابن جني، وأيده، ومال إليه؛ لكن الذي يهمني هنا أن موقفه المذكور من عموم النحويين يستخلص منه ما في المتن هنا.

(1) ينظر اللهجات العربية في القراءات القرآنية ٦٨ فقد جاء فيه: "ونحن نعد ابن جني أقرب اللغويين العرب إلى الفهم الصحيح للدرس اللغوي، فهو يعقد في خصائصه بابا بعنوان "باب اللغات وكلها حجة". يرى فيه أنه لا فرق في الاستعمال بين لهجة وأخرى...".

فأصبح هناك ربط عند هؤلاء بين قضية الرواية والتقعيد، فالبصريون ضيّقوا الرواية عن القبائل، فضيقوا باب التقعيد، وبضدهم كان الكوفيون[1].

وهذه الجماعة مع إيثارها الصمت، وعدم الصراحة في قضية تقعيد اللغات إلا أنها انقسمت فريقين، فريقا كان يميل إلى نهج البصريين، وتقدمت الإحالة إلى كتبهم، وآخر يميل إلى نهج الكوفيين[2] وكلتا الجماعتين ربطت جزءا كبيرا من أمر اللغات بالموقف المدرسي الشهير، الذي يُعزى إلى النحويين.

وعلى كل حال فالذي يبدو لي من خلال قراءتي كتب هؤلاء أنهم انشغلوا كثيرا بتقرير ما كان عليه النحويون، والتأكيد عليه، وحين جاءوا إلى قضية تقعيد اللغات، اتّسم حديثهم بالإجمال، وإيثار الصمت، وهذا ما يجعل السؤال المطروح الآن هو: علامَ يدل عمل النحويين في كتبهم، بعيدا عن الخلاف النظري بين النحويين في هذه القضية؟ وما الذي يضعه في يد الباحث التأليف النحوي من خلال عينة من عيناته في هذا الصدد؟.

* * *

(1) ينظر من تأريخ النحو ٦٤ وما بعدها والمدارس النحوية لشوقي ضيف ١٧٦ والمدارس النحوية لخديجة الحديثي ١٩١ ومراحل الدرس النحوي لعبد الله الخثران ٢١٩ ومابعدها وأصول النحو العربي ٦٠ وما بعدها.
(2) ينظر مدرسة الكوفة للمخزومي ٣٣١ واللهجات في التراث لأحمد علم الدين ١٨١.

الفصل الأول وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: صور مخالفة اللغات للقاعدة.

القواعد النحوية والتصريفية التي أصبحت ثوابت في البناء اللغوي للعربية كان الخروج عليها، والمخالفة لها، تبدو في صورتين اثنتين، أولاهما خروج الفرد العربي، وثانيتهما خروج الجماعة العربية، سواء كانت تلك الجماعة قبيلة من قبائل العرب، أم كانت لفيفا من هذه القبائل، يقطن مساحة واحدة، ويجتمع في مكان واحد.

هاتان هما الصورتان الواردتان عن العرب في مخالفة القواعد، التي استقرّ النحو العربي عليها، والذي يقرأ كتب النحو يدرك كثرة النوع الأول من المخالفة، ويرى قلة الثاني، وبعيدا عن تفسير هذا الأمر؛ فليس من مهمات هذا البحث، فالذي أطمح إليه هنا هو تقديم صورة للخلاف الوارد عن الجماعة، ومع إيماني بصعوبة الفصل بين دراسة هذين النوعين من المخالفة إلا أنّ توافر الدارسين على النوع الأول، ظواهر ومناهج، دفعني للاهتمام بالثاني، وعزّز ذلك عندي أنّ المسموعات الجماعية، من حيث النظر، يُظن بها أن تكون أكثر حظا، وأوفر عند النحويين نصيبا في بناء القواعد.

وبعد تقليب لهذه المسموعات رأيت أن أعرض مخالفتها للقاعدة عبر معلمين، الأول يدور حول مخالفتها للمشهور من قواعد النحو، والثاني يعتمد على مجانبتها للشهير من قواعد التصريف، راجيا أن تكون الشواهد الموردة هنا كاشفة للغرض من هذا المبحث، ومُجلّية للهدف منه.

مخالفة اللغات للقاعدة النحوية

"هذهْ" في لغة تميم

في كتابي ابن هشام "أوضح المسالك" و"شرح قطر الندى" تُعد الألفاظ الواردة في اسم الإشارة، المراد به المفردة المؤنثة، ويُذكر منها "ذي"[1]، فيفهم القارئ أنّ هذه الألفاظ العشرة، جرى استعمال عامة العرب لها، فأضحت مما يرد على ألسنة قبائلهم، لا فرق بين قبيل وقبيل؛ لكن سيبويه في كتابه يضع بين أيدينا أمرا آخر؛ فيقول: "ونحو ما ذكرنا قول بني تميم في الوقف: هذهْ؛ فإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة؛ لأن الياء خفية، فإذا سكتّ عندها كان أخفى...

وأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس فألزموها الهاء في الوقف وغيره"[2].

ومن خلال هذا النقل يظهر لي أن الحجازيين لا يعرفون من الإشارة "هذي"؛ فلماذا ساق ابن هشام اللفظ، دون أن ينبه على أنّ أهل الحجاز لا يعرفونه، وأن تميما تستعمله حين الوصل فقط؟.

وهذا عندي من الصور الواضحة في تقعيد اللهجات؛ حيث لم ينظر ابن هشام في كتابيه إلى الاختلاف بين القبائل في استعمال هذا الاسم، واكتفى بسوق ألفاظه، مما يجعلك تشعر أنّ اللغات، وإن اختلفت، تُساق مساق الاستعمال العام، وهو التحدي المعرفي الذي يسعى البحث إلى تحري الصواب فيه. ما صح عون الله لصاحبه..

---

(1) ينظر أوضح المسالك ١/ ١٣٤ وشرح قطر الندى ١٣٦.

(2) الكتاب ٤/ ١٨٢.

حركة هاء ضمير المفرد بعد ياء أوكسرة

لغة الحجاز ضم هذه الهاء مطلقا، ولغة غيرهم كذلك إلا إن كان قبل الهاء ياء أوكسرة، نحو: بِهِ، ولديهِ، فإنهم يكسرونها، ويضمها الحجازيون، فيقولون: بِهو، ولديهو[1].

ومن غريب هذه الظاهرة أنّ معظم الناس من معلمي العربية اليوم ومتعلّميها يجرون على لغة تميم، ويذرون لغة الحجاز، بل لم أر، ولم أسمع أحدا ينطق بالهاء مضمومة، وقبلها كسرة أوياء، ولا تجد من يُذكّر الناس بهذه اللغة الحجازية، التي جاءت عليها بعض القراءات القرآنية[2]، ويُعدّ ذلك غلبةً للغة تميم، لكنها جرت على غير العادة.

القصر والنقص في (الأب، والأخ، والحم)

جاء في هذه الألفاظ الثلاثة لغتان غير اللغة المشهورة، وهما النقص، والقصر، فتقول: هذا أباك، وهذا أبُك[3].

إلزام المثنى الألف

الشهير في المثنى والملحق به أن يكون بالألف رفعا، وبالياء نصبا وجرا. وجاء في لغة خثعم وبني الحارث بن كعب لزوم الألف للمثنى في أحوال الإعراب كلها[4].

---

(1) ينظر الكتاب ٤/ ١٩٥ وشرح التسهيل ١/ ١٣٢ وشرح الرضي للكافية ت يحيى مصري ١/ ١٣٣.

(2) ينظر الكتاب ٤/ ١٩٦.

(3) ينظر شر التسهيل ١/ ٤٥ ـ ٤٦ وأوضح المسالك ١/ ٤٤ وما بعدها وسمّى محيي الدين هذه الاستعمالات لغات في حاشيته ٤٥.

(4) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥١ وشرح الكافية للرضي ت يحيى مصري ١/ ٦٣٤.

اللغات في ما سُمي به من جمع المذكر

جاء في جمع المذكر المسمّى به لغات غير اللغة الشهيرة المتواترة، فتارة يُستعمل بالياء، والحركات على النون المنونة، وأخرى يستعمل بالواو، والحركات على النون مع التنوين، وثالثة بالواو، ونونه مفتوحة[1].

الجر بـ(لعل)

المشهور في هذا الحرف دخوله في أخوات "إن" من حيث العمل؛ لكن عقيل كانت لغتها الجر به، ولهذا يُعدّ في باب حروف الجر أيضا[2].

حذف خبر (لا) النافية للجنس

يُعزى إلى تميم وطيئ أنهما تُوجبان حذف خبر "لا" النافية للجنس، إذا كان هناك قرينة، تدل على المحذوف[3].

إعراب (ذو صباح)

مما اختلفت القبائل فيه بين الجمود والتصرف "ذو صباح"، فعامة العرب تُلزمه الظرفية نحو: لقيته ذا صباح، وخثعم تستعمله ظرفا وغير ظرف فيقال على لغتهم: سُرِي عليها ذو صباح، قال شاعرهم[4]:

---

(1) ينظر أوضح المسالك ١/ ٥٣ وما بعدها.

(2) ينظر شرح الكافية للرضي ت يحيى مصري ٢/ ١٢٩٣ وعدّ الرضي هذا العمل مشكلا! لأنها تعمل عملين مختلفين، مرة لمشابهتها الحرف، والثانية لشبهها بالفعل والمساعد ١/ ٣٣٥ والجنى الداني ٥٨٢ والمقاصد الشافية للشاطبي ٣/ ٥٦٢.

(3) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٦ وفيه يقول: "ولا يلفظ به التميميون ولا الطائيون، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى، ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقا، أوبشرط كونه ظرفا، فليس بمصيب، وإن رُزق من الشهرة أوفر نصيب" وشرح الكافية للرضي ت حسن الحفظي ١/ ٣٣٩.

(4) البيت في الكتاب ١/ ٢٢٦ معزو إلى رجل من خثعم وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١٢٢ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٨ وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٣ ورجح في الخزانة ٣/ ٩١ عزوه إلى أنس بن مدرك الخثعمي.

عزمتُ على إقامةِ ذي صباحلأمرٍ ما يُسوّدُ مَنْ يسودُ[1].

إعراب (حيث)

ومثل "ذو صباح" "حيث" في اختلاف قبائل العرب حولها، فعامة العرب أنها ملازمة للنصب على الظرفية، ورُوي إعرابها عن فقعس فيقولون: جلست حيثَ كنت، وجئت من حيثِ جئت[2].

استعمال (قضها بقضيضها)

من العرب من يجعله حالا على كل حال فيقول: جاءت تميم قضَّها بقضيضها، ومنهم من يجعله تابعا في الإعراب فيقول: جاءت تميمٌ قضُّها بقضيضها[3].

حكاية الأعلام بـ(من)

عزا سيبويه إلى أهل الحجاز حكاية العلم في نحو: رأيت زيدا، إذ يقولون: من زيدا؟. ونسب إلى تميم أنها ترفع على كل حال[4].

مخالفة اللغات للقاعدة التصريفية

توكيد "هلمّ"

وضع سيبويه بابا، عنوانه "هذا باب ما لا يجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة"، وكان مما ذكره فيه "هلمّ" عند أهل الحجاز، ثم عقّب هذا بقوله:" وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في

---

(1) ينظر الكتاب ١/ ٢٢٦ وما بعدها وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١٢٢ وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٣.

(2) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٢٣٣ ويعزى إليها الجمود مع جرها بـ"من"، لأنها لا تخرج عن هذين الاستعمالين.

(3) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢/ ٢٦١ وهذا المثال لم يُصرح السيرافي بالقبائل.

(4) ينظر الكتاب ٢/ ٤١٣ وقال في لغة تميم:" وهو أقيس القولين" وشرح الرضي للكافية ت يحيى مصري ١/ ٢٨٥ وتوجيه اللمع لابن الخباز ٥٩٢.

"هلم" في لغة بني تميم"، والهاء في اللغتين عند سيبويه:" فضل، إنما هي ها التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم"[1].

وسيبويه يربط امتناع النون في لغة الحجاز، وجوازها في لغة تميم بعدم تصرف الأولين فيها، وتصرف تميم فيها حسب المخاطب حين أسندوها إلى الضمائر.

وإذا كان سيبويه اكتفى بالعنوان، الموحي بعدم جواز توكيد "هلم"، فالرضي في كتابه قد قال:" وبنو تميم يُصرّفونه، نظرا إلى أصله، وليست بالفصيحة" فجعل لغة تميم، وهي الإسناد إلى الضمائر، ويتبع ذلك دخول نون التوكيد، من غير الفصيح[2].

كسر أحرف المضارعة غير الياء

تُكسر أحرف المضارعة غير الياء، إذا كانت عين الماضي مكسورة، "في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز، وذلك قولهم: أنت تِعلم ذاك، وأنا إعلم، وهي تِعلم، ونحن نِعلم ذاك "[3].

قلب ألف المقصور ياء مع ياء المتكلم

المعروف في ألف المقصور، حين يُضاف إلى ياء المتكلم، أن تبقى ألفا نحو: عصاي؛ لكن هذيلا قلبت هذه الألف ياء، فقالت: عصيّ[4].

فتح عين (فعلات) المعتلة

في اللغة المشهورة يمتنع فتح عين فعلات، إذا كانت معتلة؛ لكن هذيلا فتحت هذه العين؛ فقالت: جَوَزات، وبَيَضات، في جمع "جوْزة وبيضة"[5].

---

(1) ينظر الكتاب ٣/ ٥٢٩.

(2) شرح الرضي للكافية ت د. يحيى مصري ١/ ٣١٤.

(3) الكتاب ٤/ ١١٠ وفي هذه الصفحة نفسها يقول سيبويه:" ولا يُكسر في هذا الباب شيء كان ثانيه مفتوحا" وينظر شرح الرضي للكافية ت د. يحيى المصري ٢/ ٨١٢.

(4) ينظر المقاصد الشافية للشاطبي ٨/ ١٤٢.

(5) ينظر المقاصد الشافية للشاطبي ٦/ ٤٦٣ و٤٨٤.

إبدال الجيم من الياء

تُبدل الجيم من الياء مشددة وغير مشددة في لغة بعض تميم وطيئ، فيقال في (حجّة وعليّ): حجتج، وعلجّ[1].

إتمام اسم المفعول من ذوات الياء

من لغة تميم إتمام اسم المفعول من ذوات الياء، يقولون في اسم المفعول من (باع): مبيوع، وغيرهم يقول: مبيع[2].

وبعد هذه الشواهد - وإن قلّت - يظهر للقارئ أن مخالفة اللغات للقاعدة ذات صور متعددة، فمرة كان مدار المخالفة على علامة الإعراب، ومرة كان في حركة حرف، وأخرى كانت المخالفة فيها حول عمل العامل، ورابعة كانت حول إبدال حرف من حرف، وخامسة كانت حول جمود لفظ وتصرفه.

من خلال نظرتي في مخالفة قوانين اللغات لقواعد العربية الشهيرة، لم أجد شيئا مداره حول مسألة التقديم والتأخير، وهذا معناه أنّ النحويين لم ينسبوا إلى العرب خلافا في هذه القضية، وينبني على هذا أن يكون الخلاف حول التقديم والتأخير خلافا بين النحويين وفق ما خرجوا به من تصورات عن العامل النحوي، قوته وضعفه، جموده وتصرفه.

* * *

(1) ينظر شرح الملوكي لابن يعيش ٣٢٨ وما بعدها والممتع الكبير لابن عصفور ٢٣٤ وذكر محققه أنها لغة بني دبير وتميم وطيئ.

(2) ينظر الممتع الكبير لابن عصفور ت د فخر الدين قباوة ٣٠٠.

المبحث الثاني: خلاف النحويين حول تقعيد اللغات

بعد النظر في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لم أعثر على خلاف نحوي، بين البصريين والكوفيين، يدور حول سماع منسوب إلى قبيلة من قبائل العرب؛ فالخلاف النحوي في معظمه كان يدور حول السماع الفردي، الذي كان يُخالف به العربي، ناثرا أو شاعرا، ما استقرت عليه القاعدة النحوية أوالتصريفية.

ويزيد هذا الأمر وضوحا، ويُكسبه قبولا، أنّ النحويين كانوا يختلفون حول ثبات المسموع، وخروجه من حد القلة القليلة إلى حد الكثرة، ومثل هذا لا يُسأل عنه في اللغات؛ فهي في ظني خارجة عن حد القلة، مهما كانت، وهي إلى هذا الخروج أقرب من المسموع عن أفراد من العرب؛ وهذا ما حدا بأبي حيان أن يقول: كل ما كان لغة قيس عليه.

إذًا يبدو العنوان مُشكلا أمام هذه النظرة؛ إذ المتوقع حسبها أن يكون أمر اللغات مُسلّما به عند النحويين؛ فلا يجري فيه خلاف بينهم، والعمدة حينئذ عندهم على صحة اللغة، وثبوت نقلها عن أهلها.

هذا هو المتوقع في سماع اللغات، والمظنون من النحويين تجاهه، ما دام معظم المدار عندهم على السماع؛ كثرته، وصحة نسبته؛ لكن الناظر في كتب النحو والصرف سيجد مسائل، حُكيت فيها مسموعات قبلية، ثم اختلف النحويون فيها، وصار لهم في الموقف من الظاهرة القبلية رأيان مختلفان.

وسيدور هذا المبحث في الخلاف بين النحويين ـ بمشيئة الله ـ حول شواهد من هذه اللغات، المختلف فيها، ونماذج منها، والهدف منه الكشف عن حال اللغات بين أيدي أسلافنا النحويين، وأئمتنا المتقدمين، الذين كان لهم شرف البدء في صياغة صورة

العربية، وتشكيل صورة مناهج التعامل مع نصوصها، المسموعة عن أهلها؛ أفرادا كانوا أم جماعات وقبائل، فإليكم تلكم الشواهد.

المسموع القبلي المختلف في تقعيده

إلزام المثنى الألف

يُعزى إلى الفراء قوله:" واعلم أنّ كثيرا مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته لرخّصت لك أن تقول: رأيت رجلان، ولقلت: أردت عَنْ تقول ذلك "[1].

وأجاز ابن عصفور استعمال المثنى بالألف مخالفا ما طرحه الفراء في قوله:" ويجوز استعمال التثنية بالألف في الأحوال كلها في الرفع والنصب والخفض، وذلك في لغة خثعم، وهي فخذ من طيئ. قال الشاعر[2]:

إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجدِ غايتاها[3]".

إلزام الملحق بجمع المذكر الياء

مال ابن عصفور في ضرائره إلى أنّ هذا يجري مجرى الضرورة، المختصة بالشعر، ولم يُفرق في حديثه هنا بين أنواع الملحق بجمع المذكر، فقال:" ومن العرب من يجعل الإعراب في النون من جمع المذكر السالم، وذلك كله لا يُحفظ إلا في الشعر"[4].

---

(١) تكملة إصلاح ما تغلط به العامة ٥ ولغة قريش ٢٧٧.

(٢) اختلف في نسبة البيتين، فمرة قيل هما لرجل من بني الحارث، ومرة قيل لأبي النجم، وتوقف البغدادي عن تحديد قائله في خزانته ٧ / ٤٥٥ وما بعدها، وهما في ديوان أبي النجم، ط الأولى ١٩٩٨م، ت د. سجيع الجبيلي، دار صادر، ٢٧٨ وما بعدها.

(٣) ابن عصفور، شرح الجمل، ت د. صاحب أبو جناح، ١/ ١٥١ ومما يحسن إيراده هنا قول ابن جني في سر الصناعة ٢/ ٧٠٤ :" على أن من العرب من لا يخاف اللبس، ويُجري الباب على أصل قياسه، فيدع الألف ثابتة في الأحوال الثلاث.... وهم بنو الحارث بن كعب، وبطن من ربيعة".

(٤) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ط الأولى، ت خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية: ١٧١ ولعله لم يعلم كونها لغة.

وهذه المسألة عينها قال فيها الفراء قبلُ:" ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال، ويعرب نونها فيقول: عضينُك، ومررت بعضينِك، وسنينك. وهي كثيرة في أسد، وتميم، وعامر، أنشدني بعضهم[1]:

ذراني من نجد فإن سنينَه لعبنَ بنا شِيبا وشيّبننا مُرْدا

متى ننجُ حبواً من سنينٍ مُلحّةٍ نُشمّرْ لأُخرى تُنزِلُ الأعصمَ الفرْدا"[2].

ونص الشاطبي على تجويز كثير من النحويين لذلك قائلا:" فقد نص السيرافي على أن كثيرا من النحويين أجازوا في المنقوص الذي يُجمع بالواو والنون أن يعرب في النون وتلزم الياء"[3]؛ لكنه فصّل في القضية، فجعل التجويز في المنقوص وحده، دون أنواع الملحق الأخرى، فكأن الخلاف بين النحويين في هذه اللغة قد ضُيقت دائرته.

نصب الاسم والخبر ب"ليت" وأخواتها

ذهب ابن سلام إلى جواز نصب الاسم والخبر بهذه الأحرف، وزعم أنها لغة، وخصّ الفراء ذلك بـ"ليت"، ومنعه ابن عصفور مطلقا، قائلا:" ولا حجة في شيء من ذلك عندنا"[4].

---

(١) البيتان للصمة القشيري، كما في ديوانه ٦٠، والعيني ١/ ١٦٩ـ ١٧٦ والخزانة ٨/ ٥٨ـ ٦٥ (العزو مأخوذ من كتاب شرح الأبيات المشكلة).

(٢) الفراء، معاني القرآن، ط الثالثة ١٤٠٣هـ، عالم الكتب بيروت: ٢/ ٩٢.

(٣) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ط الأولى ١٤٢٨هـ، ت د. عبد الرحمن العثيمين، جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية، ١/ ١٩٨

(٤) شرح الجمل ١/ ٤٢٤ وما بعدها.

ومما ينبغي للباحث تسجيله هنا أن ابن عصفور لم يرد صراحة دعوى ابن سلام في كون هذا لغة.

ضم فاء الثلاثي المضعف حين البناء لما لم يسمّ فاعله

أوجب الجمهور ضم فائه، نحو: شُدّ، ومُدّ. والحق - كما يقول ابن هشام - جواز الكسر، وهو مذهب الكوفيين، ولغة بني ضبة، وبعض تميم[1].

قلب ألف المقصور ياء حين إضافته إلى ياء المتكلم

اشتهرت هذيل بقلب ألف المقصور ياء مع ياء المتكلم، فنُقل عنهم أنهم يقولون: قفيّ، وهُدَيّ[2].

وأشار الشاطبي إلى أن ابن الناظم كان يرى شذوذ هذه الظاهرة؛ لكنه رد عليه قائلا: " وفيما قال نظر؛ لأن قلب الألف ياء هنا ليس بشاذ، بل هو شهير في لغة شهيرة، يصح لنا القياس عليها، وقد نبّه إلى ذلك الناظم في باب الإضافة"[3].

قلب همزة التأنيث ياء حين التثنية

منع ابن مالك قلب همزة التأنيث ياء، نحو: حمراء وحمرايان، وعدّه - وإن ورد - مما لا يُقاس عليه؛ لكن أبا حيان خالفه، فأجاز القياس عليه؛ لأن ذلك لغة فزارة عنده[4].

---

(1) ينظر أوضح المسالك ٢/ ١٥٨ وقبل ابن هشام قال ابن عصفور في شرحه للجمل ١/ ٥٤١ : " وقد يجوز نقل الكسر من العين إلى الفاء قبلها، فتقول: رِدّ، بكسر الراء وقد قرئ: ﴿هذه بضاعتنا رِدّت إلينا﴾".

(2) ينظر شرح ابن الناظم للألفية ٤١٤.

(3) المقاصد الشافية ٨/ ١٤٢ وبناء على رأي الشاطبي يكون ابن مالك ممن يذهب إلى جواز القياس على لغة هذيل، وإلى ذلك أشار في ألفيته قائلا:

والفا سلّمْ وفي المقصور عن هذيل انقلابُها ياء حسنْ

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل، ط الأولى ١٤١٩هـ، ت د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ٢/ ٢٤ و٢٨.

قلب الهمزة المنقلبة عن أصل ياء في التثنية

ومثل قلب همزة التأنيث عند ابن مالك قلب الهمزة المنقلبة عن أصل، نحو: كساء وكسايان، فقد جعل هذا مما لا يُقاس عليه، ورد أبو حيان رأيه، فجعله مقيسا عليه؛ لأنه لغة فزارة أيضا[1].

بهذه النماذج اللغوية يظهر لنا خلاف النحويين في أمر تقعيد بعض اللغات، وينفتح الباب أمامنا، فنبدأ بالتفكير في قضية وجود منهج نحوي للتعامل مع اللغات، فالخلاف في الجزئيات بين الناس يُثير في الإنسان السؤال حول المنهج، ويجعله يطرح السؤال التالي: أكان في أيدي النحويين منهج واضح حين دراسة اللغات؟ وإذا كان هنالك ذلك المنهج، فما العلة في وجود هذا الخلاف بينهم في الموقف من بعض اللغات؟.

وهذا سؤال معرفي مقدّر؛ لأن العلاقة بين المنهج وجزئياته علاقة وثيقة، يستثمرها الدارس في إعادة النظر في المنهج نفسه، وفي جزئياته التي يُظن بها أن تجري وفق مراده منها، فهل كان مرد هذا الخلاف اختلافا في تطبيق منهج واحد، أو كان مرده إلى اختلاف المختلفين في مناهجهم التي ينظرون بها إلى اللغات؟.

هذا كله - إن شاء ربي - مقصد البحث، وهدفه الذي يسعى إليه، في المبحث الثالث من هذا الفصل، وصوبَه يبدأ القلم بالذميل.

* * *

(1) ينظر التذييل والتكميل ٢/ ٢٨ وقال: " وحكى أبو زيد في كتاب الهمز لغة ثالثة لبني فزارة خاصة، وهي قلب الهمزة ياء فتقول: كسايان، وسقايان" ومثل أبي حيان ابن عقيل في المساعد ١/ ٦١.

المبحث الثالث: منهج النحويين في تقعيد اللغات والتعامل معها

في المبحث السالف كشف البحث عن نماذج من خلاف النحويين حول بعض اللغات، فرأيناه مرة يقيس اللغة، وأخرى يرفضها، وهذا يدفع بنا مباشرة إلى الحديث حول المنهج النحوي نفسه؛ إذ كل خلاف على مستوى الجزئيات في علم ما، يقود من يعرفه إلى طرح سؤال منهجي، تكون مهمته مناقشة أثر المنهج نفسه في هذا الخلاف، والسؤال إذًا: هل كان هناك خلاف منهجي يقف وراء هذا الخلاف في الموقف من اللغات؟ هل ما رأيناه في الشواهد السالفة يدل على أن المختلفين ينتمون إلى تصورات منهجية مختلفة في الموقف من اللغات؟

لا يستطيع باحث في أمر أن يجعل الخلاف الجزئي دليلا على خلاف بين أهل العلم في المنهج نفسه؛ وذهاب المرء إلى هذا التفسير يعد عندي مشكلة معرفية كبرى؛ لأن الخلاف بين الناس مشهور معروف ﴿ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك﴾ فالخلاف لا يحمل في بنيته دلالة على اختلاف المنهج، وهذا يجعلني أذهب بالحديث إلى وجهة أخرى، هي البحث في أقوال النحويين عن تحديد منهجهم ومسلكهم في دراسة اللغات وتقعيدها، والنظر إليها، وسيتناول البحث علمين، مختلفي العصر، هما ابن جني وأبوحيان.

ابن جني

ربما كان أبو الفتح أول نحوي جعل للحديث عن اللغات بابا خاصا، سماه "باب اختلاف اللغات وكلها حجة"[1]، وأحسبه قد صاغ فيه الموقف النحوي من اللغات، ورام أن يضع بحديثه بين أيدينا الطريقة التي كان النحويون ينظرون بها إلى اللغات، فهو عندي

(1) ابن جني، الخصائص، دون ط، ت محمد علي النجار، دار الكتاب العربي. بيروت، ٢/ ١٠ وما بعدها.

متحدث عن النحويين كافة، بل لم يُفرّق بين البصريين والكوفيين، كما هي عادة الناس في القرون التالية.

لم يمهلنا أبو الفتح أن نقرأ ما كتبه، ونتدبر ما سطره، بل جعلنا أمام حقيقة جلية حين وضع عنوانه بين لفظين (اختلاف) و(حجة)، هي أن اللغات مع اختلافها حجة، وهذا هو المعنى المتبادر إلى ذهن مطالع كتابه، لكن يبقى السؤال ممتدا، فما معنى الحجة في حديث هذا الشيخ؟

"الحجة" في عنوان الشيخ وحديثه تدل عندي على أنه يرى اقتياس هذه اللغات، ويؤكد المعنى الذي أذهب إليه أمور، أولها قوله: " إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئا لأجود اللغتين"[1].

وثانيها قوله: " وكيف تصرفت الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه"[2].

ويُشكل على هذين النصين قوله: " فإما أن تقل إحداهما جدا، وتكثر الأخرى جدا، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياسا، ألا تراك لا تقول: مررت بَكَ، ولا المال لِكَ، قياسا على قول قضاعة.."[3] وأرجح الرأي عندي أن قوله هذا يُفهم من خلال نصيه السابقين، فتكون نتيجته أن "غير ما جاء به خير منه"، لكنه فيه مصيب غير مخطئ، وإن لم يكن هذا المعنى مرادا، فلا معنى لإثبات حجية اللغات حينئذ.

ويزيد هذا المعنى قوة ـ وهو ثالث الأمور ـ أنّ الشيخ حين تطرّق للمسموع الفرد من العربي، الذي يُخالف به الجمهور، قال: " إذا اتفق شيء من ذلك نُظر في حال ذلك العربي،

(1) الخصائص ٢/ ١٢.

(2) الخصائص ٢/ ١٢.

(3) الخصائص ٢/ ١٠.

وفيما جاء به. ذ كان الإنسان فصيحا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يُحمل على فساده"[1]، فإذا كان العربي يُقبل منه مسموعه الذي يخالف به الجمهور، فالظن بالشيخ أن يكون قبوله للغات التي يتكلم به عشرات الفصحاء بل مئات أولى. ولعل مما يقوي هذا المعنى أن الشيخ ترك التفصيل في حال اللغات وأهلها، ولم يُجرها مجرى المسموع الفرد، وهذا لا معنى له عندي إلا أنها أولى بهذا من المسموع الفرد.

ولعل مما يحسن ذكره هنا أن أبا حيان أجاز القياس على لغة (أكرمتش) التي قال عنها الشيخ آنفا:" فإما أن تقل إحداهما جدا، وتكثر الأخرى جدا، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياسا" قائلا:" ويجوز أن تأتي مكان كاف المؤنث بشين مكسورة، وهي لغة كثير من بني تميم وناس من أسد، فيقولون: إنّشِ ذاهبة، وما لشِ؟ يريد: إنكِ، وما لَكِ؟ نص على ذلك سيبويه"[2].

"نص على ذلك سيبويه" لم يكتف أبو حيان باقتياس هذه اللغة، وتجويز الجريان عليها في لغة المتكلم، بل عزا ذلك إلى سيبويه، وجعل اقتياسها عنده نصا، وليس فهما[3].

---

(1) الخصائص ١/ ٣٨٥.

(2) التذييل والتكميل ٢/ ١٦٢.

(3) حين طالعت نص سيبويه في ٤/ ١٩٩ لم أجد نصا. وفق فهمي لكلمة النص. على تجويز هذه اللغة إلا ما كان من حديثه عنها دون أن يعيبها، وهذا يشير. حسب ظني. إلى أن المسكوت عنه من قبل النحوي يكون حمله على الجواز أولى من حمله على المنع، وإن خالفت فيه تلك القبيلة غيرها.

أبو حيان

لأبي حيان مواقف مشهورة من ابن مالك، ومن تلك المواقف ما له مسيس شديد بقضية البحث هنا، ففي حديث ابن مالك عن تثنية الممدود، إذا كانت همزته مبدلة من أصل ـ قال:" وقد تُقلب ياء، ولا يُقاس عليه خلافا للكسائي" فرد عليه أبو حيان قائلا:" بل يُقاس عليه؛ لأنها لغة لقبيلة من العرب، كما ذكرنا، وإذا كان لغة لقبيلة قيس عليه"(1).

ومثل حديث أبي حيان هنا حديث آخر له حول إعمال "إنْ" النافية، جاء فيه:" وإذا كان ذلك لغة لبعض العرب فلا يصح قول المصنف:" إنها تُلحق بـ"ما" قليلا". والحامل على هذا كله هو عدم الاستقراء والاطلاع على كلام العرب"(2).

لا يكتفي أبو حيان هذه المرة أن يقيس اللغة المسموعة، بل يعترض على وصف الظاهرة اللهجية بالقلة مع كونها لغة لبعض العرب، ومثل هذا الموقف عندي أشد في الدلالة على اقتياس اللهجات من القول باقتياسها فحسب؛ لأن عد كل المسموع غير قليل، والمدافعة عن وصفه بالقلة، تشريع لاقتياسه؛ ولو كان مسموعا من أفراد؛ فكيف الحال حين يُدافع عن قلته، وهو لغة لبعض العرب.

ومرة ثالثة يُعيد أبو حيان التأكيد على هذه القاعدة المنهجية عنده في التعامل مع اللغات، وأحسبه يراها مسلمة منهجية، وليست به خاصة، فيقول عن الجر بـ"لعل":" ولا يخفى ما في هذه التخاريج من التكلف، وحكاية الأخفش وأبي زيد وغيرهم أنها لغة لبعض العرب مانع من هذه التأويلات، ومرجح جواز الجر بها على مذهب من منع، وهم الجمهور"(3).

---

(1) التذييل والتكميل ٢/ ٢٨.

(2) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٩ وقال في ٢٧٨:" حكى ذلك الكسائي عن أهل العالية".

(3) التذييل والتكميل ٥/ ١٨٢.

ومرة رابعة يزداد هذا المعنى وضوحا عند أبي حيان، ففي حديثه عن تسكين المرفوع والمجرور قال:" وذهب المبرد إلى أن هذا لا يجوز لا في الشعر ولا غيره، ..... وما ذكره من أن الرواية ما ذكر لا يدفع بها ما رواه غيره، فالمصنف فيما ذكره لم يأخذ بقول المبرد الذي منع ذلك البتة، ولا بقول غيره ممن خص ذلك بالشعر، وإذا ثبت نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم كان ذلك حجة على المذهبين"[1].

وزاد التأكيد على مقالته السالفة:" إذا كان لغة لقبيلة قيس عليه" في حديثه عن إلزام المثنى الألف دوما، فقال:" وذهب أبو العباس إلى إنكار هذه اللغة، ولا يجيز مثلها في كلام ولا شعر، وهو محجوج بنقل النحاة الثقات عن هؤلاء الطوائف من العرب"[2].

الشاطبي

وللشاطبي مواقف تشد من أزر ما تقدم من حديث أبي حيان. ومنها قوله في قلب ألف المقصور مع ياء المتكلم ردا على ابن الناظم:" وفيما قال نظر؛ لأن قلب الألف ياء، ليس بشاذ، بل هو شهير في لغة شهيرة، يصح لنا القياس عليها"[3].

ويقول مرة أخرى في جمع "فَعْلة" المعتل:" ومنه لغة هذيل، أنهم يفتحون عين (فعلات) المعتلة، فيقولون في (جوْزة): جوَزات، وفي (بيضة): بيَضات، وفي (سيْرة): سيَرات، وفي (عِير): عِيَرات.

---

(1) التذييل والتكميل ١/ ٢١٥ وقبل هذا قول ابن مالك:" وحكى أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من "يعلمهم" ونحوه، وتسكين المجرور كقراءة أبي عمرو ﴿فتوبوا إلى بارئكم﴾...".

(2) التذيل والتكميل ١/ ٢٤٨ وفي ٢٤٧ وفيه:" حكى الكسائي أن ذلك لغة لبني الحارث بن كعب وزُبيد وخثعم وهَمدان... وذكر أبو الخطاب أنها لغة كنانة، وذكره غيره أنها لغة لبني العنبر وبني الهُجيم وبطون من ربيعة..".

(3) المقاصد الشافية ٨/ ١٤٢.

... وقال الشلوبين: قياس لغة هذيل الفتح في نحو: دُوْلة ودوَلات، وصُوفة وصوَفات، وكأنه إنما قال هذا، لأنه لم يسمعه نقلا عن لغتهم. ولا شك أن القياس سائغ"[1].

يظهر مما سلف أن المنهج النحوي كان يقوم على تجويز اقتياس اللغات، وبناء القواعد عليها، وتبين ذلك من خلال أمرين؛ الأول النص على هذا المنهج، واتضح ذلك من خلال مقالة أبي حيان، ومثله ابن جني - وإن كان أخف وضوحا منه -.

والثاني هذه الشواهد التي أوردها البحث، وظهر فيها أن بعض النحويين يُجيزون أمورا غريبة، وخارجة عن مألوف القواعد، فلولا هذا المنهج ووضوحه في أذهان هؤلاء النحويين لما اجترأوا على تجويز ما تقدم، وإفساح المجال للمتكلم أن يسير عليه، وينسج كلامه وفقه.

ومع ما أميل إليه في تقرير أمر منهج النحويين، وتعاملهم مع اللغات، إلا أنني كغيري أشاهد بعض المؤلفات النحوية تشتمل من حيث التعامل - لا المنهج - على ما يُخالف هذا الذي قررته، ونسبته إلى النحويين، وذا ما يجعلني ملزما بدارسة عينة من اللغات في كتب النحو، وتبيان موقف النحويين منها، وذاك هو الفصل الثاني، ومداره على صورة اللغات في كتب النحو، سائلا الله - تعالى - أن يعين على إتمامه، وإظهاره في شكل، يُرضي القارئ، والمهتم بهذا الأمر.

* * *

(1) المقاصد الشافية ٦ / ٤٨٤.

الفصل الثاني وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: اللغات المقعدة.

بنيت بحثي هذا على مسلّمة مفادها أن النحويين يُجيزون من حيث المنهج تقعيد اللغات (اللهجات حديثا)، ويذهبون منهجيا إلى تجويز جريان المستعمل عليها، وعضدت ذلك بشواهد من مواقف بعض النحويين المنهجية، ووعدت القارئ في خاتمة المبحث الثالث من الفصل الأول أن أتناول بشيء من التفصيل حال اللغات في بعض كتب النحو، وكل هذا مراد منه أن أثبت من خلال دراسة هذه الكتب أن النحويين أيضا يعملون في كتبهم غالبا وفق ذلكم التصور النظري الذي أسلفت تقريره عنهم، ونقلت القول فيه عن بعضهم؛ لكن الذي جعل الباحثين يتهيبون القول صراحة بهذا هو غلبة النحو التعليمي على النحو العلمي. والله أعلم..

هكذا هي القضية في رأيي، وهذا ما أميل إليه في تفسير تخوّف كثيرين من المتأخرين من أن يتخذوا ذلكم نهجا لاحبا في الموقف من اللغات؛ فقد هيمن النحو التعليمي على التأليف النحوي، وهيمن إثر ذلك على أذهان النحويين؛ فأصبح ما خالف القاعدة الشهيرة مستراباً من أمره؛ ولو كان لغة لقبيلة فصيحة!.

النحو التعليمي تقوم أسسه على المتعلم، ويُجترح من حاله، ومن مراعاته، الشكل التي تظهر به القواعد اللسانية في كتب النحو؛ ومن القوانين في هذا السبيل بذل المشهور من القواعد له، وطرحها بين يديه، وعدم شغله بما خالف ذلك من الجائز أو الممتنع؛ فالتأليف يجري وفق حاجته، وينزع عن شغلِه بما يُدخل الاضطراب عليه.

وبذيوع هذا النحو، وفشوه في البيئات، أصبح ما يخالف قواعده من مشهور اللغات، وفصيح الاستعمالات، غريبا عند النحوي، معدودا عند المتعلم خارج العربية، وبعيدا عن حدودها؛ فكان من المعين على إعادة حضور النحو العلمي أن تُبرز من كتب النحو

شواهده، وتُخرج أمثاله؛ حتى يكون ذلك عونا على وضع اللغات في موضعها الذي أراده لها النحو العلمي - حسب رأي الباحث وما ترجح عنده -.

في هذا المبحث سأضع بين أيدي القراء جملة من اللغات التي قعّدها النحوي، وعدّها جزءا من بنيان القوانين التي يجوز لمستعمل اللغة العربية الجري عليها في كلامه، والمضي على سننها فيه، والغاية المرومة من وراء ذلك التدليل على تقعيد اللغات من خلال مستوى التنظير القاعدي عند النحوي؛ لينظر أن اقتياس اللغات لم يكن دعوى نظرية فاه بها أبو حيان - رحمه الله -؛ وإنما كانت أيضا عملا للنحويين في تآليفهم وكتبهم، رآها الشيخ أبو حيان فصاغها في جملته الشهيرة تلك، وبعد فهاكم - والله المستعان - أمثلتها.

إعراب العلم الذي على وزن "فعالِ"

المشهور في العلم المؤنث الذي على وزن "فعال" أن يُجرى على لغة الحجاز؛ فيُبنى على الكسر؛ لكن سيبويه أشار إلى لغة تميم، وجعلها القياس في هذا العلم قائلا: "واعلم أن جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإن بني تميم ترفعه وتنصبه وتُجريه مجرى اسم لا ينصرف؛ وهو القياس"[1].

وأضاف الرضي في حديثه عن هذه المسألة الحكم صراحة على أن لغة الحجاز في "فعال" خلاف القياس فقال: "وبناء أهل الحجاز لها مخالف للقياس"[2]، وهو مفهوم من قول سيبويه.

---

(1) الكتاب ٣ / ٢٧٧ وهذا الاستعمال عند تميم مشروط بألا يكون آخر الاسم راء؛ إذ يقول سيبويه: "فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار فيه بنو تميم لغة أهل الحجاز".

(2) شرح الكافية للرضي ت المصري ١/ ٣٣٤.

حكاية العلم ب"من" عند تميم

يحكي أهل الحجاز حين استفهامهم بـ"مَن" حال العلم الإعرابية، فيقولون: من خالدٍ؟ لمن قال: سلمت على خالدٍ.

وترفع تميم ذلك كله، فيقولون: من خالدٌ؟ لمن قال: سلمت على خالدٍ.

وقال سيبويه عن مذهب تميم: " وهو أقيس القولين"[1].

تصرف تميم في "هلمّ"

جرى استعمال "هلم" في لغة الحجازيين اسم فعل، يلزم حالة واحدة. وفي لغة تميم أسندت إليه الضمائر، ودخلت عليها نون التوكيد. وفي هذين يقول سيبويه: "و"هلم" في لغة أهل الحجاز كذلك، ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذكر والأنثى سواء... وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في "هلم" في لغة بني تميم، لأنها عندهم بمنزلة: رُدّ، وردا، وردي، واردون، كما تقول: هلم، وهلما، وهلمي، وهلممن"[2].

إهمال "ما" عند تميم

في النحو التعليمي تحضر "ما" الحجازية التي تعمل عمل "كان"، وتغيب التميمية كأن لم تكن، مع أن لغة تميم يؤيدها القياس، وفي هذا يقول سيبويه: " وأما بنو تميم فيُجرونها مجرى (أما وهل)، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس، لأنه ليس بفعل"[3].

---

(1) الكتاب ٢/ ٤١٣ وشرح الكافية للرضي ت المصري ١/ ٢٨٨.

(2) الكتاب ٣/ ٥٢٩ ولغة تميم في "هلم" ترد في بعض كتب النحو التعليمية كـ"شرح قطر الندى" ٤٠ وحضورها في كتب التعليم دليل ظاهر على اقتياسها. وإن سكت عنها موردها. لأن مبنى كتب التعليم على الجائز إلا إن صرح المؤلف بالمنع.

(3) الكتاب ١/ ٥٧.

مذهب تميم في الاستثناء المنفي المنقطع

للعرب في نحو: ما بالدار أحد إلا وتدا، مذهبان؛ فأهل الحجاز ينصبون لا غير. وبنو تميم يقولون: ما بالدار أحد إلا وتدٌ، يُتبعون المستثنى للمستثنى منه.

قال سيبويه في هذا:" وأما بنو تميم فيقولون: لا أحدَ فيها إلا حمارٌ، أرادوا: ليس فيها إلا حمار، ولكنه ذكر "أحدا" توكيدا؛ لأن يعلم أن ليس فيها آدمي"[1].

"هذه" في لغة تميم

من أسماء الإشارة التي يذكرها النحويون في كتبهم للمفرد المؤنث (هذي)، وهذه الصورة مأخوذة في كتب النحو من لغة تميم، وعنهم نقلها بوضوح سيبويه فقال:" ونحو ما ذكرنا قول بني تميم في الوقف: هذهْ؛ فإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة... وأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس فألزموها الهاء في الوقف وغيره"[2].

تخفيف تميم للمجموع على "فُعُل"

لم يدع سيبويه مجالا لارتياب القارئ في جواز تخفيف جمع "فِعال" حين يراد به أكثر العدد، وذلك في قوله:" فإذا أردت أكثر العدد بنيته على (فُعُل)، وإن شئت خففت جميع هذا في لغة تميم"[3].

---

(1) الكتاب ٢/ ٣١٩ وإلى هذه المسألة أشار ابن الخباز في توجيه اللمع، ط الأولى، سنة ١٤٢٣هـ، دار السلام القاهرة، ٢١٨ لكنه قال:" ويجوز البدل في لغة بني تميم" فجعل لتميم مذهبين، مذهبا توافق فيه أهل الحجاز، ومذهبا آخر تخالفهم فيه. وزاد ابن عقيل في المساعد ١/ ٥٦٢ على قول ابن الخباز فجعل الأفصح عند تميم ما عليه أهل الحجاز قائلا:" وإن كان الأفصح عندهم ما أوجبه الحجازيون فيه".

(2) الكتاب ٤/ ١٨٢.

(3) الكتاب ٣/ ٦٠١.

اللغات في "الذي والتي"

ذكر ابن عصفور في هذين الموصولين خمس لغات: تسكين الياء، وتشديدها مع إجرائها بوجوه الإعراب، تشديدها وكسرها، وحذف الياء والاستغناء عنها بالكسرة، وحذفها مع تسكين ما قبلها، وقال إثر ذلك: "هذه اللغات كلها جائزة في "التي""[1].

حذف النون من "اللذان واللتان"

أجاز ابن عصفور استعمال هذين الاسمين دون النون فقال: "وإن شئت حذفت النون تخفيفا فقلت: اللذا، واللذي"[2].

وإذا كان ابن عصفور ترك نمي هذه اللغة إلى قبيلة، فقد نماها ابن عقيل في المساعد قائلا: "وهي لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة"[3].

إخلاص الضم في معتل العين حين بنائه لما لم يسم فاعله

---

(1) شرح الجمل ١/ ١٧٠ـ١٧١ ولست أرى في الاعتراض على شاهد ابن عصفور بكون اللغات استعمالات ضارا بالاحتجاج بها؛ لو كان الأمر كذلك؛ لأن دلالته حينئذ على تقعيد اللغات ستصبح أقوى؛ لأن اللغات أكثر جمهورا من مستعملي تلك الصور من الاستعمال. والله أعلم.

وفي هذه اللغات يقول ابن عقيل في المساعد ١/ ١٤٠: "وما ذكره من قوله: "وقد تشدد ياءاهما... إلى هنا لغات في "الذي" و"التي"؛ كذا نقل أئمة العربية، وليس مختصا بالشعر، خلافا لبعضهم".

وقال الرضي ت المصري ١/ ٢١٣ ـ ٢١٤: "قال الأندلسي: الوجوه الثلاثة فيهما، أي تشديد الياء، وحذفها ساكنا ما قبلها، أو مكسورا، يجوز أن تكون لضرورة الشعر، لا أنها لغات؛ إذ المخفف يُشدد للضرورة، وكذا يكتفى لها بالكسر عن الياء، وتحذف الحركة بعد الاكتفاء، قال: إلا أن ينقلوها في حال السعة، لا في الشعر، فسمعا، إذن، وطاعة".

(2) شرح الجمل ١/ ١٧١.

(3) المساعد ١/ ١٤١ وإذا كان ابن عصفور أجازها دون أن يعلم بأنها لغات لأقوام فصنيعه حينها أقوى حجة؛ لأن تقعيد مثل هذه المسموعات الفردية يجعل اللغة القبيلة ذات حظ أكبر في التقعيد فالاستعمال.

وفي هذه المسألة يقول الرضي ت المصري ١/ ٢١٤: "وقد تُحذف النونان في "اللذان واللتان"؛ لاستطالة الموصول بصلته".

حين تبني نحو: قال، لما لم يسم فاعله يجوز لك عند ابن مالك - حسب عبارة ابن عقيل - أن تقول: قُول.

وفي هذا يقول:" وهي لغة فقعس ودُبير، وهما من فصحاء بني أسد، وهي موجودة في لغة هذيل. ومقتضى كلام المصنف جواز هذه اللغات الثلاث في "انقاد" و"اختار" ونحوهما، وهو موافق لما نقله ابن عصفور والأبذي"[1].

قلب الهمزة المبدلة عن أصل إلى ياء حين التثنية

خالف ابن عقيل ابن مالك في هذه المسألة، فذهب إلى اقتياس قلب الهمزة المبدلة عن أصل ياء قائلا: " والحق أنه يقاس عليه، لأنها لغة فزارة، حكاها أبو زيد في كتاب الهمزة"[2].

كسر فاء المضعف حين بنائه لما لم يسم فاعله

أجاز ابن هشام، وقبله الكوفيون، أن تُكسر فاء المضعف نحو: ردّ، ومدّ. وقال في ذا:" وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو: شد، ومد. والحق قول بعض الكوفيين: إن الكسر جائز، وهي لغة بني ضبة وبعض تميم"[3].

إبدال الشين من كاف المؤنث في الوقف

قال سيبويه:" فأما ناس كثير من تميم، وناس من أسد، فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين. وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف، لأنها ساكنة في الوقف فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث"[4].

---

(1) المساعد ١/ ٤٠٢ - ٤٠٣.

(2) المساعد ١/ ٦١ وهذا هو رأي شيخه أبي حيان في التذييل والتكميل ٢/ ٢٨ حيث قال:" بل يُقاس عليه، لأنها لغة لقبيلة من العرب، كما ذكرنا، وإذا كان لغة لقبيلة قيس عليه".

(3) أوضح المسالك ٢/ ١٥٨ وفي المساعد ١/ ٤٠٤ :" وقال الجمهور: لا يجوز إلا الضم، والصحيح الأول، وهي لغة بعض نبي ضبة وبعض تميم ومن جاورهم".

(4) الكتاب ٤/ ١٩٩.

وجوز أبو حيان اقتياس هذه اللغة قائلا: " ويجوز أن تأتي مكان كاف المؤنث بشين مكسورة، وهي لغة كثير من بني تميم، وناس من أسد، فيقولون: إنّشِ ذاهبة، وما لشِ؟ يريد: إنكِ، وما لَكِ؟ نص على ذلك سيبويه"[1].

تُظهر هذه النماذج من اللغات المقعدة أن مقالة أبي حيان: " وإذا كان لغة لقبيلة قيس عليه"[2]، وهي مقالة تأسيسية منهجية، يعزو أبو حيان القول بها إلى النحويين، بصريين وكوفيين، وجدت في عمل النحويين شواهد تُؤكد صحتها، وتدعو إلى مراعاتها، وتدفع باحثا مثلي إلى اتخاذها وسيلة في إعادة قراءة حال اللغات في كتب النحو، وإعادة فهم تعامل النحويين معها؛ إذ جنت ـ كما قدمت أول هذا المبحث ـ سيماء النحو التعليمي الذائعة على اللغات، وجعلتها أقرب إلى النكارة والاستغراب، فكان ذكرها في كتب النحو مرادا منه معرفة مخالفتها للقاعدة الشهيرة، ومنافاتها لها، ولا أدل على هذا عندي من أن كثيرين يميلون في تفسير صمت النحوي حين ذكر اللغات إلى أنه يمنعها، ويحذر من استعمالها؛ مع أنه لم يصرح فيها بقول فصل! فهذا التوجس الأولي تجاه اللغات يكشف عن رسوخ قواعد النحو التعليمي في نفوس الناس، ويدفعهم هذا التوجس إلى الاسترابة منها؛ ولو كان النحوي لم يقض في حالها، ولم يفتِ في أمرها؛ فكل ما خالف مألوف القواعد فهو غريب؛ ولو كان منقولا عن قبيلة، مشهورة بالفصاحة.

أمام أمثال هذه الحالة من الاسترابة يصبح الجهد المطلوب في تغيير الرأي مضاعفا، والعمل المنتظر في إعادة التوازن بين الآراء كبيرا؛ فالامتداد الزمني للرأي يجعل تغييره أو

(1) التذييل والتكميل ٢/ ١٦٢.
(2) التذييل والتكميل ٢/ ٢٨.

تعديله أشبه بحمل جبل، أو زحزحته من مكانه، وهذا ما يدعوني لالتقاط ما يعنّ لي من حجج هنا وهناك، ومنها الحديث عن اللغات المسكوت عنها في مؤلفات النحويين، وهي حديثي القادم - إن شاء الله -.

وعلى كل حال فليس مثلي من يظن امتلاك الحقيقة، واجتناء الصواب؛ لكني أذهب إلى أن القول الذي تنصره النظرية، ويعضده كثير من التطبيق، أولى من القول الذي يتكئ فقط على شذرات من التطبيق، وتقف النظرية في وجهه، وتلك هي في ظني حال الرأي الذاهب أهلُه إلى الريبة من اللغات، والشك فيها، وفي فكرة اقتياسها!.

* * *

المبحث الثاني: اللغات المسكوت عنها.

انتهى بي المطاف في المبحث الثاني إلى القول: إنّ الرأي الذاهب إلى اقتياس اللغات، وتجويز جريان المستعمل على ظواهر اللهجات، تنصره النظرية التي عبّر بوضوح عنها أبو حيان، وتعضده أعمال النحويين في الجملة حين أجازوا اقتياس كثير من اللغات، كشف ذلكم المبحث عن شيء منها؛ فاجتمع بين يدي البحث شيئان، ينصران رأيه في الذهاب إلى اقتياس اللغات، وهما النظرية النحوية، وتطبيق النحويين.

وفي هذا المبحث سأعرض للغات التي سكت عنها النحويون، ولم يتعرضوا لها بعيب ولا تضعيف، مع بُعدها عن القواعد التي قرروها للمستعمل، ونصبوها في مؤلفاتهم له، والهدف المأموم من هذا هو إثبات أن سكوت النحوي عن وصف لغة ما لا يفيد منعها، بل هو إلى تجويزها أقرب، وما دام هذا الرأي مقبولا، بعد تأييده بالشواهد؛ فالمعنى الذي سيخرج به البحث هو اقتياس اللغات، وتجويزها للمستعمل، وإن كانت بعيدة عما جعله النحوي سنة له في الكلام.

من خلال المادة المجموعة من كتب النحويين ظهر لي أن المسكوت عنه من اللغات أضعاف الْمُضَعّف منها، وفي هذا دلالة عندي ظاهرة، هي أن النحويين عامتهم كانوا يحترزون من تضعيف اللغات، وينأون بأنفسهم عن ذلك!، وتفسير هذا غير بعيد؛ إذ عهدنا بالنحاة يحتفون بالمسموع الفرد، ويهشون له، ويستصعبون تضعيف العربي الفصيح في لغته، ويبحثون لقوله - إن خرج عن مألوفهم - عن توجيه، يُخفف التَّبعة، ويُهوّن الخطب، وهم إلى هذا التعامل مع اللغات أسرع، وبه حين الحديث عنها أمسك، فذا مقتضى - حسب ظني - العدل اللغوي؛ ولو اتجه النحويون إلى غيره لكان ذلك منهم غريبا، وعن نهجهم بعيدا؛ لكنهم أدركوا أن اللغات بذاك التعامل أولى؛ فقلّ تضعيفهم لها، ونزر عيبهم إياها.

وإذا كان البحث قائما على فرض أنّ اقتياس اللغات ـ مهما كانت ـ أمر يدعو إليه نهج النحويين، وتشد من أزره طريقتهم في التعامل؛ فإنني أرى نفسي متجها إلى إيراد مجموعة من اللغات التي خالفت مشهور القاعدة، وسكت عنها حين إيرادها النحوي، ولا يملك معارضو اقتياس اللغات إلا التسليم بها، والإصغاء لتجويزها؛ لأنها بإيجاز شديد لا تختلف عن تلك اللغات التي نصّ النحويون صراحة على جوازها، وقدّموها لقارئ كتبهم على أنها من قواعد الاستعمال التي للمتكلم والكاتب أن يستن بها، ويحذو حذوها، ولها نماذج مذكورة في المبحث الأول من هذا الفصل.

ولما كان هدف البحث وغرضه التأكيد على سلامة فرضه في جواز تقعيد اللغات، واستعمال المتكلم لها، كانت وجهته إلى إيراد شيء من اللغات المشهورة التي لا يسع النحوي أن يردّها، أو يتبرّم من بناء الكلام عليها، وهكذا وقع الاختيار على نماذج من لغة الحجاز، ونماذج أخرى من لغة تميم وغيرها.

حركة هاء الغائب المسبوقة بياء أوكسرة

يجعل سيبويه الأصل في الهاء الضم، ويتحدث إثر ذلك عنها، إذا وليت ياء أوكسرة، فيقول: " فالهاء تُكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة؛ لأنها خفيّة كما أن الياء خفية... وأهل الحجاز يقولون: مررت بِهُو قبل، ولديهُو مال، ويقرءون ﴿فخسفنا بهُو وبدارهو الأرض﴾[1]".

في حديث الشيخ هنا لغتان؛ الأولى تبدو عامة في العرب؛ لأن سيبويه لم يُحدد القائل بها، وهي لغة جرت خلاف الأصل المسنون في هذا الضمير. والثانية لغة أهل الحجاز، وفيها بقوا على الأصل "وليس يمنعهم ما أذكر لك أيضا من أن يُخرجوها على الأصل".

(1) الكتاب ٤/ ١٩٥ وشرح الكافية للرضي ت د يحيى المصري ١/ ١٣٣ والآية ٨١ من سورة القصص.

فنحن هنا أمام لغتين؛ إحداهما جرت على القاعدة، والأخرى جرت على الأصل في هاء الضمير، لكننا نجد سيبويه قد سكت عن اللغتين معا؛ فهل معنى ذلك أنه يمنع احداها؛ مع سكوته عنهما، وصمته أمامهما؟ وهل يؤخذ من قوله:" فالهاء تُكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة"، ومن صمته عن لغة أهل الحجاز حين قال:" وليس يمنعهم ما أذكر لك أيضا من أن يُخرجوها على الأصل" أنها لا تجوز؛ لأنها خالفت القاعدة العامة التي نصّ عليها سيبويه أولا؟

المقصود من هذا النموذج أن مخالفة اللغة لعموم اللغات، ومجيئها خلاف القاعدة التي يُقررها النحوي، لا يُتخذ دليلا على منعها، والوقوف في وجه مستعملها. والذي يؤكد هذا الرأي أن هذه اللغة اشتهرت بنزول القرآن الكريم بها، ومع أنّ البحث لا يرى الفرق بين اللغات في هذه القضية؛ لأن علوم العربية درست لغة العرب، ولم تقتصر على لغة القرآن الكريم وحده، إلا أنه يستأنس في سبيل فكرته بكون هذه اللغة لأهل الحجاز.

الفتح إذا التقى الساكنان

القاعدة المشهورة في التقاء الساكنين، أن يُكسر أولهما؛ لكن سيبويه حكى عن بعض العرب، أنهم يفتحون الأول، قائلا:" ومنهم من يفتح إذا التقى ساكنان على كل حال، إلا في الألف واللام، والألف الخفيفة. فزعم الخليل أنهم شبهوه بـ"أين، وكيف، وسوف" وأشباه ذلك، وفعلوا به إذ جاءوا بالألف واللام، والألف الخفيفة، ما فعل الأولون، وهم بنو أسد، وغيرهم من بني تميم. وسمعناه ممن تُرضى عربيته"[1].

(1) الكتاب ٣ / ٥٣٣ ومثل المذكور: اضرب ابنك.

لقد سكت سيبويه أمام هذه اللغة، ولست أظن أحدا قادرا على ردها، ومنع المتكلم اليوم من استعمالها؛ لأن سيبويه لم يبح صراحة بجوازها؛ مما يجعل الصمت عن الظواهر اللغوية، حين تُخالف المشهور، لا يعني ألبتة منع اقتياسها.

الإتباع في الاستثناء المنقطع

مما اختلف فيه أهل الحجاز وبنو تميم الاستثناء المنقطع نحو: ما فيها أحد إلا حمار، فمثل هذا ألزمه الحجازيون النصب، وأجاز فيه بنو تميم النصب والإتباع، يقول سيبويه في هذا: " وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلا حمارا... وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمارٌ"(١).

ومع أن سيبويه جعل لغة أهل الحجاز هي المختارة، فقال: " هذا باب يُختار فيه النصب؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول" إلا أنه لم يصدر حكمه في لغة تميم، وكذا فعل النحويون من بعده، فالمبرد يقول: " فوجه هذا وحده النصب؛ وذلك لأن الثاني ليس من نوع الأول، فيُبدل منه"(٢)، وابن مالك وابن هشام يكتفيان بعزو تجويز البدل إلى تميم، يقول الأول: " وأجاز التميميون إتباع المنقطع المتأخر"(٣).

دخول نون التوكيد على "هلم"

عزا سيبويه إلى تميم هذا قائلا: " وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في "هلم" في لغة تميم؛ لأنها عندهم بمنزلة "رُدّ، وردا، وردي، واردد، كما تقول: هلمّ، وهلما..."(٤).

---

(1) ينظر الكتاب ٢/ ٣١٩ وما بعدها شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٦ وأوضح المسالك ٢/ ٢٦١ مع اختلاف طفيف.

(2) المبرد، المقتضب، ت. محمد عبد الخالق عضيمة، ط الثانية، (القاهرة، وزارة الأوقاف، ١٣٩٩هـ) ٤/ ٤١٢.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ت د. عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، ط الأولى، (الجيزة، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ) ٢/ ٢٨٥ وأوضح المسالك ٢/ ٢٦١.

(4) الكتاب ٣/ ٥٢٩.

وسيبويه مع سكوته عن تقعيد لغة تميم في "هلم"، إلا أن عنوانه الذي وضعه للباب يوحي بالمنع، إذ جاء فيه: "هذا باب ما لا يجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة"، ومما يرد هنا أن فهم عنوان سيبويه هكذا سيقودنا إلى منع لغة تميم في "هلم" عامة[1]، وأريد بذلك أنه إذا أجاز استعمالها مقرونة بالضمائر، فهو يراها عندهم فعلا، والفعل يجوز أن تتصل به تان النونان، بالشروط التي يذكرها النحويون.

لغة تميم في مضاعف الفعل

هذه المرة كان سكوت سيبويه واضحا، ولم يبن في عنوان الباب عن موقف ما تجاه هاتين اللغتين، بل قال: "هذا باب مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه"، وهي حالة تختلف عن الحالتين السالفتين، يضعنا سيبويه فيها أمام اختيار أن السكوت يعني جواز الوجهين عنده، وفي لغة تميم يقول: "وأما بنو تميم فيُدغمون المجزوم، كما أدغموا، إذ كان الحرفان متحركين، لما ذكرنا من المتحركين، فيسكنون الأول، ويحركون الآخر، لأنهما لا يسكنان جميعا، وهو قول غيرهم من العرب، وهم كثير"[2].

كسر حرف المضارعة

حكى سيبويه عن "جميع العرب إلا أهل الحجاز" أنهم يكسرون حرف المضارعة، وسكت أمام هذه اللغة، ولم يبن موقفه منها، مما يعني أن الصمت لا يفيد المنع، إذ لو كان السكوت يفيد المنع، لامتنع حينها اقتياس لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز![3].

---

(1) ينظر السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ط الأولى، ت أحمد مهدلي وعلي سيد، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٨هـ) ١/ ١٠٤ ومرادي هنا أن دخول الضمائر سيكون أيضا ممنوعا.

(2) الكتاب ٣/ ٥٣٠ والمقاصد الشافية للشاطبي ٩/ ٤٤٠.

(3) الكتاب ٤/ ١١٠ وينظر شرح الرضي للكافية ت د. يحيى المصري ٢/ ٨١٢.

لغة تميم في (هيهات)

ذكر الشاطبي أن الفتح في "هيهات" لغة أهل الحجاز، والبناء على الكسر لغة تميم وأسد قائلا: " فالفتح لأهل الحجاز، والكسر لتميم وأسد"[1].

هذه اللغة لتميم وأسد من جملة التنوع اللغوي، الجائز للمستعمل أن يجري عليه في مكتوبه وحديثه؛ لكن النحوي لم يُشهره، ولم يحكم عليه، بل صمت أمامه، وما كان لسكوته إلا أن يُحمل على الجواز، وإن لم يفعل . وهو الذي قرر أبو حيان نهجه في أكثر من موضع على أن ما كان لغة قيس عليه . فسيكون متعارضا مع نهجه في المسموع جملة، ومع نهجه مع المسموع الفردي.

إعراب هذيل لـ(الذين)

مشهور عن هذيل أنها تُعرب الموصول (الذين)، فتقول في كلامها: جاء اللذون، وهي لغة لهم، أشار إليها الرضي وغيره من النحويين[2]، وهم حين يذكرونها لا يصرحون باقتياسها، وجواز استعمالها للمتكلم؛ لكن الشاطبي حين ذكر أختها من لغات هذيل، وهي قلب ألف المقصور ياء مع ياء المتكلم قال: " فقال ابن الناظم: احترز بعدم الشذوذ من مصير الألف إلى الياء في الإضافة إلى ياء المتكلم نحو: قفيَّ، وهُدَيّ. وفيما قال نظر؛ لأن قلب الألف ياء هنا، ليس بشاذ، بل هو شهير في لغة شهيرة، يصح لنا القياس عليها، وقد

(1) المقاصد الشافية ٥ / ٥٠٢ وعزا الكسر في القراءة لأبي جعفر المدني: " فبالكسر لأبي جعفر المدني". ويُنظر ابن جني، المحتسب، ط الأولى، ت محمد عبد القادر عطا، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ) ٢ / ١٣٤ ففيه: " قراءة أبي جعفر والثقفي".

(2) ينظر شرح الكافية للرضي ت د يحيى مصري ١/ ٢١٥ والمقاصد الشافية ١/ ٤٣٧ وفيه: " وهذه لغة مشهورة لهذيل، ووجهها على طريقة الناظم ظاهر؛ فـ(اللذون) عنده من قبيل المجموع كـ(اللذان) في التثنية".

نبه الناظم على ذلك في باب الإضافة، وإنما يُستعمل لفظ الشذوذ حيث لا يُوجد في السماع منه إلا لفظ أولفظان، أو شيء نادر، لما تقدم..."[1].

وهذا يكشف أن السكوت عن اللغات التي يُوردها النحوي لا يدل على منعها، أو الاسترابة منها، بل هو إلى تجويزها أقرب، وإلى تقنينها أدنى؛ لأن مقتضى التعليم أن يُفصح النحوي للمتعلم عن منع مثل هذه اللغات؛ إذ التحذير من اللغات، ذات الانتشار الأكبر، أهم من التحذير من تلك المسموعات الفردية، وإن لم يفعل النحوي ذلك في كثير من المواضع التي ترد فيها على صفحات كتابه تلك اللغات، كان ذلك منه تأخيرا للبيان في أمر، يلزمه البيان فيه أكثر من غيره[2].

اللغات في الأسماء الستة

اكتفى الرضي في الأسماء الستة بذكر اللغات، ولم يجز غير المشهور منها، ولم يمنعها، ومن شواهدي على ذلك قوله:" اعلم أن في "أب، وأخ" أربع لغات، وفي "أخ" خامسة، فاللغات المشتركة أن يكونا محذوفي اللام مطلقا. أي مضافين ومقطوعين. فيكونان ك "يد"، فتثنيتهما "أبان، وأخان"، والجمع "أَبُون، وأَخُون"[3].

وسكوت الرضي عن تجويز غير المشهور من اللغات، لا يعني المنع، وحجتي على ذلك أن ابن هشام قال:" ويجوز النقص في الأب والأخ والحم" وقوله إثر ذلك:" وقصرهن أولى من نقصهن"[4].

---

(1) المقاصد الشافية ٨ / ١٤٢ وفي ٤ / ٢٠٦ وما بعدها يقول:" وجاء في المقصور خاصة عن هذيل قلب الألف ياء كالواو. وبين ذلك بقوله: وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن"" وذكر بعد ذلك من قرأ بهذه اللغة من القراء.

(2) ينظر ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، دون ط، إخراج محمد محيي الدين، (دار الفكر) ١٤١ وفيه جعل إعراب (الذين) لغة هذيل وعقيل.

(3) شرح الرضي للكافية ت د الحفظي ٢/ ٩٥٤ وما بعدها.

(4) أوضح المسالك ١/ ٤٤ و٤٦.

وأميل إلى أن موقف ابن هشام هذا ينطلق من مقالة أبي حيان التي أسلفت لكم نقلها، وهو قوله: " وإذا كان لغة لقبيلة قيس عليه"[1].

الوقف على تاء المفرد

قال سيبويه:" وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون في الوقف: طلحتْ، كما قالوا في تاء الجميع قولا واحدا في الوقف والوصل"[2]. ونقل الشاطبي عزو هذه اللغة، مرة إلى أهل اليمن، ومرة إلى طيئ[3].

وبعد هذا الصمت من قبل سيبويه يأتي ابن هشام، مصرحا بالجواز، ورافعا أي إشكال فيه، فيقول:" وجاز إبقاؤها وإبدالها؛ إن كان قبلها حركة نحو: تمرة، وشجرة... والأرجح في غيرهما الوقف بالإبدال"[4].

لم يتخذ ابن هشام من صمت سيبويه، وسكوته، عن هذه اللغة، دليلا على منع الظاهرة، بل أجاز ذلك صراحة، ودعا المستعمل لاقتياسه، وذاك شاهد من شواهد أن النحوي لم يكن ينظر إلى سكوت النحوي أمام اللغات ـ وإن خالفت المستقر من القواعد ـ أنه دليل منع، وحجة إنكار للغات.

الوقف على تاء جمع التصحيح

قال ابن جني:" وحكى قطرب عن طيئ أنهم يقولون: كيف البنون والبناه، وكيف الإخوة والأخواه. قال: وذلك شاذ"[5].

---

(1) التذييل والتكميل ٢/ ٢٨.

(2) الكتاب ٤/ ١٦٧.

(3) ينظر المقاصد الشافية ٨/ ٨٧.

(4) أوضح المسالك ٤/ ٣٤٧.

(5) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ط الأولى، ت د. حسن هنداوي، (دار القلم، دمشق، ١٤١٣هـ) ٢/ ٥٦٣.

سكت ابن جني أمام قول قطرب، وهو الذي قال ما قاله حول موقف النحويين من اللغات، وأتى بعده ابن هشام بأزمان؛ لينتصر للمنهج الذي حكاه عن النحويين، قائلا: "وجاز إبقاؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة.... أوساكن معتل نحو: صلاة، ومسلمات. لكن الأرجح في جمع التصحيح، وفيما أشبهه، وهو اسم الجمع، وما سمي به من الجمع تحقيقا أوتقديرا، ... الوقف بالتاء"[1].

لم يتردد ابن هشام، وهو يخط بقلمه كتابا قريبا من المتعلم، أن يصرح بجواز اقتياس لغة طيئ التي رأى فيها قطرب الشذوذ، ومثل هذا - وإن كان يدفع بنا إلى التفكير مليا في قضية كتابة مثل هذه الكلمات - إلا أنه واضح الدلالة على تجويز النحوي للمستعمل أن يستفيد من هذه اللغات في كلامه.

لغة طيئ في (ذو)

اشتهر عن طيئ استعمالها (ذو) موصولا اسميا مشتركا، وأوردها كثير من النحويين في كتبهم، ومنهم الذين ألفوا للمتعلمين، ولم أجد أحدا نصّ على منع استعمالها، والأقرب عندي أنها مما يجوز للمستعمل الآن أن يُجري كلامه وفقها، ويشفع لي في هذا سكوت النحويين عنها الذين اطلعت على إيرادهم لها، ومنهم ابن السراج في قوله: "قالوا: ويجوز في المؤنث أن تقول: هذه ذاتُ قالت ذاك"[2]، وهو الذي تقدم في البحث إقراره من حيث المنهج النحوي[3].

---

(1) أوضح المسالك ٤/ ٣٤٧.

(2) ابن السراج، الأصول، ط الثالثة، ت د. عبد الحسين الفتلي، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ) ٢/ ٢٦٣.

(3) الشلوبين، التوطئة، دون ط، ت د. يوسف المطوع، (القاهرة، مطابع سجل العرب، ١٤٠١هـ) ١٦٧ والتذييل والتكميل ٣/ ٥٠ وما بعدها وأوضح المسالك ١/ ١٥٥ والمساعد ١/ ١٤٧ والمقاصد الشافية ١/ ٤٥٠ - ٤٦٠.

ومما يُستغرب من أبي حيان وتلميذه ابن عقيل قولهما: " لا يستعمل "ذو" بمعنى "الذي" إلا طيئ، أو من تشبّه بهم من المولدين، كأبي نواس وحبيب"؛ لأن أبا حيان - ووافقه تلميذه على هذا - هو صاحب مقالة: " وإذا كان لغة لقبيلة قيس عليه"[1].

ويؤيد القول بأن النحويين كانوا يذهبون إلى جواز هذه اللغة أن نسمع نحويا معاصرا يقول: " من المستحسن ترك "ذو" بلهجاتها المختلفة؛ لغرابتها في عصرنا، وعدم الحاجة الحافزة لاستعمالها، وحسبنا أن نذكرها هنا؛ لندركها حين تتردد في النصوص القديمة"[2].

وبعد فالخلاصة من هذه الشواهد، وتلك الأمثلة اللغوية، التدليل على أن سكوت النحوي دليل تجويز للغات، وقياس عليها، وإن لم يكن هذا هو الراجح، والأقرب إلى عمل النحوي، فيلزمنا القول بما يلي:

١- رد اللغات التي كثر المتحدثون بها، ومن شواهد ذلك هنا كسر حروف المضارعة؛ إذ هذا لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز.

٢- اختلاف معيار النحوي في تعامله مع اللغات، فمرة يقبلها، وأخرى يرفضها، ومن أمثلة ذلك لغة الحجاز في هاء الضمير، ولغة تميم في الفعل المضاعف، ودخول نون التوكيد على "هلم"، وكسر "هيهات"، ولغة طيئ في استعمال "ذو" موصولا اسميا، ولغة هذيل في إعراب "الذين".

---

(1) التذييل والتكميل ٢/ ٢٨ والمساعد ١/ ٦١ : " الحق أن يقاس عليه؛ لأنها لغة فزارة...".

(2) النحو الوافي، عباس حسن، ط الخامسة، (مصر، دار المعارف، دون سنة نشر) هامش ١/ ٣٥٨.

ومرادي هو أن حمل سكوت النحوي على المنع أمام اللغات يقود إلى القول بأنه مضطرب النهج في التعامل مع اللغات؛ إذ كيف أجاز بصراحة بعضها، وجُعل سكوته عنها دليل منعها؟

٣- اضطراب منهج النحوي في تعامله مع اللغات وغيرها؛ إذ يؤسس قاعدة على سماع من فصيح فرد، وفي هذا يقول ابن جني: " إذا اتفق شيء من ذلك نُظر في حال ذلك العربي، وفيما جاء به. فإن كان الإنسان فصيحا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يُحمل على فساده"[1]. فكيف يُحسن الظن بفرد، ويُشكك في لغة، رُويت عن جماعات من الفصحاء؟.

ولا أظن للبحث ملجأ، يخلد إليه، ومعتصما يجمح صوبه، من هذه الإلزامات، إلا أن يذهب به الرأي إلى أن سكوت النحوي عن اللغات دليل تجويز لها، وسماح باقتياسها، وهكذا ينتهي المطاف بي في هذا المبحث إلى تقوية القول باقتياس اللغات بسكوته عنها، والله ـ تعالى ـ أسأل التوفيق للصواب، والمعونة على الرشد في هذا، وفي المبحث القادم عن اللغات المضعفة، ودلالتها على ما أنا بصدد الحديث عنه.

* * *

(1) الخصائص ١/ ٣٨٥.

المبحث الثالث: اللغات المضعفة.

بعد انتهاء الحديث عن اللغات المسكوت عنها، والاستفادة منها في تأييد الفرض الذي رأى الباحث أنه أرجح من غيره، يأتي الدور الآن لحل مشكلة تضعيف اللغات؛ إذ هي في ظاهر الأمر مانعة من تجويز اقتياسها، والإذن للمستعمل بالسير على هداها، فهل كان هذا الظاهر في محله، ودلالته على ذلك تنقطع عندها الحجة؟

وقبل إجابة هذا السؤال يسوق البحث مجموعة من اللغات المضعفة من كتب النحويين؛ لتظهر المصطلحات التي كان النحويون يستعملونها حين تضعيف اللغات، وينظرون من خلالها إليها.

إعراب عجز المركب العددي

المركبات العددية نحو: خمسة عشر، يُبنى صدرها وعجزها في لغة العرب على الفتح، وحكى سيبويه إعراب عجزها قائلا: " ومن العرب من يقول: خمسةَ عشرُك، وهي لغة رديئة"[1].

كسر بعض ربيعة للضمير

حكى سيبويه عن قوم من ربيعة أنهم يقولون: مِنْهِم، وقال إثر ذلك: " أتبعوها الكسرة ولم يكن المسكن حاجزا حصينا عندهم. وهذه لغة رديئة، إذا فصلت بين الهاء والكسرة فالزم الأصل"[2].

---

(1) الكتاب ٣ / ٢٩٩ ويقول الشاطبي في المقاصد الشافية ٦ / ٢٦٩ في تفسير قول سيبويه: " ونقلُ سيبويه يُعطي أنها لغة غير مرتضاة، فلا ينبغي القياس عليها".

(2) الكتاب ٤ / ١٩٦.

الوقف بالياء على ألف المقصور

ذكر سيبويه أن من العرب من يقف على ألف المقصور بالياء فيقول: هذه أفعيْ. وقال عنها:" حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزارة وناس من قيس، وهي قليلة. فأما الأكثر الأعرف فأن تدع الألف في الوقف على حالها، ولا تُبدلها ياء"[1].

لغة كنانة في (كلا وكلتا)

اشتهرت لغة إلحاق هذين اللفظين بالمثنى حين يكونان مضافين إلى ضمير، وروى النحويون عن كنانة أنها تعامل اللفظين معاملة المثنى حين يُضافان إلى اسم ظاهر أيضا، وقال الفراء في هذه اللغة:" وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في (كلا الرجلين) في الرفع والنصب والخفض، وهما اثنان، إلا بني كنانة فإنهم يقولون: رأيت كلي الرجلين، ومررت بكلي الرجلين. وهي قبيحة قليلة، مضوا على القياس"[2].

لغة تميم في (هلم)

تُلحق تميم الضمائر بـ(هلم)، تقول: هلما، وهلمي، وهلموا، وهلْمُمْنَ. وفي لغتها يقول الرضي:" وبنو تميم يُصرفونه، نظرا إلى أصله، وليست بالفصيحة"[3].

لغة عقيل في (لعل)

حكى بعض النحويين الجر بـ(لعل) في لغة عقيل، ولم يأنس الرضي برأيهم، وقال في ذلك:" وهي مشكلة؛ لأن جرها عمل مختص بالحروف، ورفعها لمشابهة الأفعال، وكون حرف عاملا عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة؛ مما لم يثبت"[4].

---

(1) الكتاب ٤/ ١٨١.

(2) الفراء، معاني القرآن، ط الثالثة، (عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ) ٢/ ١٨٤.

(3) شرح الرضي للكافية ت يحيى المصري ١/ ٣١٤.

(4) شرح الرضي للكافية ت يحيى المصري ٢/ ١٢٩٣ وما بعدها.

لغة أهل العالية في (إنْ)

نقل بعض النحويين عن أهل العالية أنهم يعملون (إنْ) النافية عمل (ليس)، وقال ابن هشام عنها: " وأما (إنْ) فإعمالها نادر، وهو لغة أهل العالية"[1]. ويقول الشاطبي عنها: " وأما (إنْ) فإن سيبويه لم يُثبت لها عملا؛ لأنه لم يحفظ فيها شيئا، ونعمّا فعل"[2].

تبدو هذه المواقف من اللغات مانعة من اقتياسها، واتخاذها في الاستعمال، وهي تقود المرء حين النظر فيها، وفي أمثالها من مواقف النحويين، إلى القول بأنّ الأصل في اللغات، الخارجة عن مألوف القاعدة، الرفض والمنع، وهذا موقف تُمليه هذه المواقف الجزئية؛ لكن التأمل في المشهد النحوي كافة، يذهب بي إلى وجهة أخرى، تجعلني أميل إلى أن هذه المواقف، وما يشبهها، لا يتضح معناها إلا حين تُقرن بغيرها، وتُجمع إليها، وكذلك فعلتُ، فخرجت بهذه الرؤية المتجسدة في مجموعة من المسائل التي تجعلني أختار أن الصورة العامة في النحويين هي اقتياس اللغات وتجويزها، وليس منعها والارتياب منها سوى خروج عن الصورة العامة الغالبة، وحجتي على هذا ما يلي:

١– أنّ قراءة الموقف النحوي من اللغات من خلال هذه النماذج، وما يماثلها، لا يعطي صورة صادقة عن حال اللغات عند النحويين، ومن يكتفي بمثل هذه المواقف المضعفة للغات لا يختلف عمن يأخذ موقف النحويين من خلال النماذج التي يُصرّح النحويون فيها بجواز اقتياس اللغات، ويجعلها حجة لها في اقتياس اللغات، وجوازها في الاستعمال، وهي أمثلة تقدّم البحث ببعضها، وضرب الأمثلة بشيء منها.

(1) أوضح المسالك ١/ ٢٩١ ومغني اللبيب ١/ ٢٣ وما بعدها.
(2) المقاصد الشافية ٢/ ٢٥٣.

والجدل المعرفي على هذه الصورة جدل بين مواقف النحويين، وبين المواقف والمنهج اختلاف كبير؛ إذ يتفق الناس على منهج؛ لكنهم يختلفون في تطبيقه، فيكون المطلوب حينها من الباحث أن يعود إلى تلمس هذا المنهج، ويخرج بصورته، ثم يتّخذه في سبيل الترجيح بين هذه المواقف، فالبقاء في دائرة الجدل الذي تُمليه المواقف لا يقود إلى الفصل بين القضايا المنظورة من قبل الباحثين.

٢- أن غلبة السكوت النحوي أمام اللغات يُقوّي موقف اللغات المقعّدة، ويُحسب في نصابها، ويكشف عن سلامة مقالة أبي حيان في تشخيص المنهج النحوي " وإذا كان لغة لقبيلة قيس عليه"[1]، وإذا لم نرجح بالسكوت الرأي الذاهب إلى أن ذلك يعني جوازها في الاستعمال على تضعيفها، لكان السكوت خارج الجدل حول اللغات، فلا هو حجة لهذا الرأي، ولا لذاك، فيبقى المجوّز للغات، والمقعد لها، أقرب إلى الصواب؛ لأنه يملك منهج النحويين تجاه المسموع، وفي يديه مواقف التقعيد التي سبق الحديث عن شيء منها.

٣- أن بعض هذه اللغات التي وُصفت بهذه الأوصاف وجدتْ في النحويين من يُدافع عنها، ويعدّ ما جاء فيها، مُقتاسا غير ممنوع، فالأخفش يقول عن رأيه الشاطبي في هذه المسألة:" أما الأخفش فإنه أجاز أن تعرب هذه المركبات في أواخرها إذا أُضيفت، قياسا على ما حكاه سيبويه من اللغة الرديئة، فهو عنده قياس، فيقول: هؤلاء خمسةَ عشرُك،

(1) التذييل والتكميل ٢/ ٢٨ وهي مقالة منهجية، عضدها أبو حيان بكثير من المسائل، وجعلها معيارا له في الموقف من اللغات، فأعاد بها النظر في تلك اللغات، واتخذها حجة لها في تجويزها في الاستعمال.

وثلاثةَ عشرُك، ومررت بخمسةَ عشرِك، ونحو ذلك"[1]، ويبدو السيرافي مؤيدا رأي الأخفش في قوله:" والعلة في ذلك أن الإضافات ترد الأشياء إلى أصولها"[2].

وفي الدفاع عن لغة كنانة في (كلا وكلتا) يقول أبو حيان:" فعلى ما نقل غير البصريين يكون في (كلا وكلتا) ثلاث لغات: لغة التفرقة بين أن يضافا إلى ظاهر فيكون بالألف، أو إلى مضمر فتنقلب ألفه ياء في حالة النصب والخفض، وإلحاقها بالمثنى مطلقا...

وفي الإفصاح:" فأما كونه يقلب آخره مع الظاهر فلا أعرف للبصريين اعتذارا منه، وكلهم لا يُسلمونه، وقد حكاه الثقات منهم"[3].

وقبل دفاع أبي حيان قال ابن مالك محتجا بهذه اللغة:" وهذه اللغة التي رواها الفراء معزوة إلى كنانة تبين صحة قول من جعل (كلا) من المعرب بحرف لا بحركة مقدرة، فإن القائل: إن (كلا) معرب بحركة مقدرة يزعم أن انقلاب ألفه ياء مع الضمير هو كانقلاب ألف (لدى، وإلى، وعلى) ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر في لغة كنانة"[4]، وتؤيد جواز الظاهرة إطلاق عبارة ابن مالك في التسهيل[5].

ومما يُستغرب في موقف الفراء أن يصف لغة كنانة بالقبح والقلة، وهي مقتضى القياس عنده، وجاء به سماع قبلي، يرتفع عن حد القلة[6].

---

(1) المقاصد الشافية ٦ / ٢٩٦.

(2) شرح كتاب سيبويه ١/ ١٠٩.

(3) التذييل والتكميل ١/ ٢٥٥ و٢٥٧.

(4) شرح التسهيل ١/ ٦٧ و٦٨.

(5) ينظر شرح التسهيل ١/ ٦٣ إذ قال فيه:" وكلا وكلتا مضافين إلى مضمر، ومطلقا على لغة كنانة".

(6) يُنظر في رأي الفراء معاني القرآن ٢/ ١٨٢ وسبق نقل نصه كاملا.

وفي تجويز الجر بـ"لعل"، وهو لغة عقيل، يقول أبو حيان: "ولا يخفى ما في هذه التخاريج من التكلف، وحكاية الأخفش وأبي زيد وغيرهم أنها لغة لبعض العرب مانع من هذه التأويلات، ومرجح جواز الجر بها على مذهب من منع ذلك، وهم الجمهور"[1].

وفي اقتياس إعمال (إنْ) النافية يقول أبو حيان: "وإذا كان لغة لبعض العرب فلا يصح قول المصنف: "إنه يُلحق بـ"ما" قليلا"، والحامل على هذا كله هو عدم الاستقراء، والاطلاع على كلام العرب"[2]، وهذا هو مذهب الكسائي والمبرد[3].

٤- أن نص بعض النحويين على ضعف هذه اللغات، ومنهم سيبويه، يدل على أنّ ما سكتوا عنه مقبول غير مردود، وهذا يقودنا إلى نتيجة مفادها أن كل ما سكت عنه النحوي من اللغات فهو عنده جائز؛ لأن سكوته عنه مع ذكره للمتعلمين والقراء من باب تأخير البيان عن وقت الحاجة، وثمرة هذا أن الأصل في اللغات، وإن خالفت مشهور القاعدة، جوازها، والسماح بها للمستعمل، وهكذا تجتمع مجموعة من الحجج على عد تقعيد اللغات هو الأصل، وما كان للبحث أن يصل إلى هذه الحجج، إلا لأنه نظر في نسق بناء القواعد، وتأمل في خارطة النحو، ولم يكتف بمواقف جزئية هنا وهناك.

٥- أنّ المصطلحات الواردة في توصيف اللغات كالقلة والرداءة والقبح لا تُقارن بهذه المصطلحات حين ترد في توصيف ظواهر فردية، نُقلت عن أفراد من العرب؛ إذ التماثل في دلالة هذه المصطلحات مع اختلاف عدد المتحدثين بين اللغة والظاهرة الفردية يُثير كثيرا من الأسئلة حول منهج النحويين المعتمد أساسا على المتكلم

(1) التذييل والتكميل ٥ / ١٨٣.

(2) التذييل والتكميل ٤ / ٢٧٩.

(3) ينظر مغني اللبيب ١/ ٢٣ وما بعدها يقول مؤلفه: "وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عمل (ليس)".

الفصيح، جماعة أم فردا؛ إذ التماثل في الدلالة يُجْهز على قيمة كثرة المتحدثين التي يُوليها النحويون قيمة كبرى في درسهم.

٦- أن المعتمد الأول في تجويز الظواهر هو السماع، وهو شرط متحقق في اللغات، أيا كان نوعها، بصورة تُخرجه عن حد القلة، فمتى ثبتت عند النحوي اللغة، وقَبِل غيره بدعواه فيها، فالمصير حينها إلى تجويزها، وبناء القواعد عليها، ولن يكون لمخالفتها القياس كبير أثر؛ ألا ترى كيف قعّد النحويون لغة الحجاز في (ما)، ولغتهم في علم المؤنث الذي على وزن (فعالِ)، ولغتهم في الحكاية؛ مع أنها كانت خلاف القياس[1]؟.

٧- أن بعض النحويين بنى قواعد، قليلة الورود في الاستعمال، ولم يبالِ بقلتها، ولا بمخالفتها القياس، ومن شواهد ذا قول ابن هشام في مجيء (أنْ) شرطية:" وقد ذُكر لـ(أنْ) معانٍ أربعة أخر:

أحدها: الشرطية كـ(إن)، وإليه ذهب الكوفيون، ويرجحه عندي أمور:

أحدها: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق...

الثاني: مجيء الفاء بعدها كثيرا...

الثالث: عطفها على (إنْ) المكسورة..."[2].

فمجيء (أنْ) شرطية قليل في السماع، ومخالف للقياس؛ لأن من مقتضيات القياس ألا يخرج عامل عما اشتهر به من عمل، وعُرف به، واللغات حين تُقارن بمثل هذه

---

(1) ينظر الكتاب ١/ ٥٧ إذ يقول سيبويه:" وأما بنو تميم فيُجرونها مجرى "أما وهل"، أي: لا يعملونها في شيء، وهو القياس" و٢/ ٤١٣ حيث يقول سيبويه عن مذهب تميم في الحكاية:" وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيس القولين" و٣/ ٢٧٧ وفيها يقول سيبويه عن مذهب تميم في علم المؤنث:" واعلم أن جميع ما ذكرنا، إذا سميت به امرأة، فإن بني تميم ترفعه وتنصبه وتُجريه مجرى اسم لا ينصرف، وهو القياس؛ لأن هذا لم يكن اسما علما".

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، إخراج محمد محيي الدين، دون ط، (بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٠٧)١/ ٣٥ .

الظواهر تتغلب عليها في السماع. فكيف تُعطى مثل هذه الظواهر القليلة من القبول عند النحوي ما لا تُعطاه اللغات[1]؟.

ومن شواهد تقعيد القليل، وشهرته في التعليم، قول الرضي عن "أيان": "وكتب الجمهور ساكتة عن كونها شرطا، وأجاز بعض المتأخرين ذلك، وهو غير مسموع"[2]، وإذا كان الرضي بلغ به القول في "أيان" ما نُشاهد في حديثه، ومع هذا نجد النحويين - ومنهم ابن الحاجب - يضعون الأداة من أدوات الشرط، التي تجزم فعلين، فمن غير العدل أن يُسّهل بعض النحويين دخولها إلى مدونة القوانين الاستعمالية، ثم يحرمون لغات ينسبونها إلى جماعات، وليس إلى أفراد، من أن تحل في تلك المدونة.

ومن تقعيد القليل المخالف للكثير المستقر ما رواه عيسى بن عمر من إهمال "إذن" مع اكتمال شروطها، يقول في هذا سيبويه: "وزعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، في الجواب. فأخبرتُ يونس بذلك فقال: لا تُبعدنّ ذا. ولم يكن يروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة "هل وبل""[3].

---

(1) وشبيه بهذا النموذج تقعيد ابن مالك وابن هشام لمجيء فعل الشرط مضارعا، وجوابه ماضيا، فقد قال ابن هشام في أوضح المسالك ٤/ ٢٠٦: "وعكسه، وهو قليل، .... ورد الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين، إذ خصوا هذا النوع بالضرورة". وذهاب الأكثرين إلى أنه ضرورة يُبين قلته في الكلام.
ومثل ذين تقعيد النحويين لإعمال (إذما)، فقد جعلوها من جوازم الفعلين، مع أن "عملها الجزم قليل، لا ضرورة، خلافا لبعضهم" مغني اللبيب ١/ ٨٧.

(2) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت يحيى المصري ١/ ٤٥٢.

(3) الكتاب ٣/ ١٦ ويصرح بتقعيد الإهمال محيي الدين في حاشيته على "أوضح المسالك" ٤/ ١٦٤ قائلا: "وقد تلقى البصريون حكاية عيسى بن عمر هذه بالقبول، ووافقهم على ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي، وخالف في ذلك جمهور الكوفيين فلم يجز أحد منهم رفع الفعل المضارع بعد "إذن" متى استكملت شروط إعمالها، وأنكر الكسائي والفراء رواية عيسى بن عمر".

وزبدة القول في هذا المبحث أن تضعيف اللغات هو خلاف الأصل في عمل النحويين؛ إذ معظم موقفهم هو السكوت أمام اللغات، المخالفة للقاعدة المشهورة[1]، وإذا اجتمع مع هذا ما تقدم من حجج ظهر للباحث - على أقل تقدير - أن تقعيد اللغات هو أقرب الأقوال للصواب، وأليقها بمنهج النحويين، وكيف لا يكون ذلك، والمنهج النحوي في الموقف من اللغات يدعم هذا، ويُؤيّده جمع من اللغات جرى تقعيدها على أيدي النحويين، وسلف ذكر شيء منها في ثنايا بحث آن للقلم أن يقف فيه؟.

ما بين المقدمة والخاتمة إلا كما بين السؤال وجوابه، هكذا أشعر الآن، وأنا أختتم - بحمد الله - هذا البحث، وأُودع في خاتمته النتائج التي أثمرها سعيي في التحري عن السؤال الذي كان سبب الشروع فيه، والولوج في استشراف آفاقه.

بدأ البحث بالسؤال، وانبنت عليه فصوله والمباحث، وها هي الرحلة معه تضع في أيدي الباحث النتائج التالية.

مما خرج به البحث أن النحويين قعدوا (أجازوا للمستعمل) لغات خالفت المشهور في قواعد العربية التعليمية، وذُكر منها شواهد في "مفهوم التقعيد" من التمهيد، وفي "اللغات المقعدة"، وهو المبحث الأول، من الفصل الثاني.

ومما دفع سؤال البحث إليه، أنّ النحويين المحدثين اتفقوا تقريبا على الحذر من اللغات، المخالفة للمشهور، فكان فريق منهم يرى الكوفيين هم أهل الاعتماد عليها، ويعدّ ذلك من أوجه الاختلاف بين ما يُسمّى بالمدارس النحوية، وفريق آخر شُغل أكثر

(1) هذا ما أكدته لي رحلتي في كتب النحويين الذين كُتب لي أن أقرأ كتبهم حين الإعداد لهذا البحث، وكشف شيئا من وجوهه ما تقدم من صفحات هذا البحث، وهو الرأي الذي خلصت إليه الباحثة صالحة آل غنيم في كتابها "اللهجات في الكتاب لسيبويه"، ط الأولى، (دار المدني، جدة، ١٤٠٥هـ) ٥٩٦ وما بعدها.

بمواقف النحويين، ونسى أن يُبدي بوضوح وجهة نظره في هذه القضية، وهم أغلب الباحثين الذي كُتب لي أن أطالع كتبهم.

ومما خلص البحث إليه، وهو عندي أهم نتائجه، أنّ تقعيد اللغات، وجواز استعمالها، يؤيده المنهج النحوي، ويُقوّيه واقع كثير من اللغات بين أيدي النحويين؛ إذ كانوا يقتاسونها، أويصمتون عنها، وفي الأول دلالة ظاهرة، وفي الثاني دلالة مقبولة؛ إذ تبقى هذه اللغات المسكوت عنها دليلا محتملا لهذه النتيجة، ويؤكد احتمالية نصرته لها أن المصير إلى ذلك هو مقتضى المنهج النحوي نفسه، القائم على اشتراط صحة المسموع، وفصاحة صاحبه، حين تقعيد ما جاء فيه.

وكان من نتائج البحث السعي وراء تفسير الريبة من اللغات، والتوجس منها، وخلص صاحبه ـ بحمد الله ـ إلى أن جزءا كبيرا من ذلك يعود إلى النفوذ الكبير للنحو التعليمي على حساب النحو العلمي، فالناس الذين يبحثون حين استعمالهم عن القوانين الكثيرة، والأساليب المشتهرة، والقواعد الذائعة، ينظرون إلى ما خالفها نظرة الريبة، وتتملكهم الحيرة من تجويزها، وتلك عادة الإنسان حين يألف أمرا، ويعيش عليه.

هذا شيء من ثمار السؤال الذي قام عليه البحث، وثمة ثمار أخرى يجدها ـ إن شاء الله ـ المطالع فيه، والمتكبد عناء قراءته، والله ـ تعالى ـ أسأل أن يُبارك لي فيه، وينفع به قارئه، ويصلي قبل هذا وذاك على حبيبه وخليله، محمد بن عبد الله، أخرجنا به من الضلالة، وهدانا به من الجهالة.

* * *

ثبت المصادر والمراجع

- أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، دون ط، (ليبيا ـ تونس، الدار العربية للكتاب، دون سنة نشر).
- البغدادي، خزانة الأدب، ط الثانية، ت عبد السلام محمد هارون، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٤هـ).
- ابن جني، الخصائص، دون ط، ت محمد علي النجار (بيروت، دار الكتاب، ١٣٧٦هـ).
- ابن جني، سر الصناعة، ط الثانية، ت د. حسن هنداوي، (دمشق، دار القلم، ١٤١٣هـ).
- الجواليقي، تكملة إصلاح ما تغلط به العامة، دون ط، ت عزالدين التنوخي، (دمشق، المجمع العلمي العربي، دون سنة نشر).
- أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ط الأولى، ت د. حسن هنداوي، (بيروت، المكتبة العصرية،١٤٣٠هـ).
- ابن الخباز، توجيه اللمع، ط الأولى، ت د. فايز دياب، (القاهرة، دار السلام، ١٤٢٣هـ).
- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ط الثانية، (بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٤١٠هـ).
- الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ط الأولى، ت د.حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، (المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي، ١٤١٤هـ).
- الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ط الأولى، ت د. يحيى المصري، (المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي، ١٤١٤هـ).
- ابن السراج، الأصول في النحو، ط الثالثة، ت د. عبد الحسين الفتلي، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ).
- سعيد الأفغاني، من تأريخ النحو، ط الثانية، (بيروت، دار الفكر، ١٣٩٨هـ).
- سيبويه، الكتاب، ط الثانية، ت عبدالسلام هارون(مصر، مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م).

- ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، دون ط، ت د. محمد علي سلطاني، (دمشق، دار المأمون للتراث، ١٩٧٩م).
- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ط الأولى، ت أحمد مهدلي، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ).
- الشلوبين، التوطئة، دون ط، ت د. يوسف أحمد المطوع، (دون بلد نشر، مطابع سجل العرب، ١٤٠١هـ).
- الشاطبي، المقاصد الشافية، ت مجموعة من المؤلفين، ط الأولى، (مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، ١٤٢٨هـ).
- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط السابعة، (القاهرة، دار المعارف، دون سنة طبع).
- الصمة القشيري، ديوانه، دون ط، جمعه وحققه د. عبد العزيز الفيصل، (الرياض، النادي الأدبي، ١٤٠٢هـ).
- صالحة بنت راشد آل غنيم، اللهجات في كتاب سيبويه أصواتا وبنية، ط الأولى، (جدة، دار المدني، ١٤٠٥هـ).
- عبد الله الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دون ط، (الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٤١٣هـ).
- عباس حسن، النحو الوافي، ط الرابعة، (مصر، دار المعارف، دون سنة نشر).
- عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دون ط، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون سنة طبع).
- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، دون ط، ت د. صاحب أبو جناح(دون بلد، ودون دار نشر، ودون سنة نشر).
- ابن عصفور، ضرائر الشعر، ط الأولى، أخرجه خليل عمران المنصور، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ).
- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ط الأولى، ت د. فخر الدين قباوة، (بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م).
- ابن عقيل، المساعد، دون ط، د. محمد كامل بركات، (دمشق، دار الفكر، ١٤٠٠ه).

- الفراء، معاني القرآن، ط الثالثة، دون ت، (بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ).
- المبرد، المقتضب، دون ط، ت محمد عبد الخالق عضيمة، (القاهرة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٩هـ).
- مختار الغوث، لغة قريش، ط الأولى (الرياض، دار المعراج، ١٤١٨هـ).
- المرادي، الجنى الداني، ط الأولى، ت د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ).
- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ط الثانية، (مصر، مطبعة مصطفى البابي، دون سنة طبع).
- ابن مالك، شرح التسهيل، ط الأولى، ت د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، (الجيزة، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ).
- ابن هشام، أوضح المسالك، دون ط، شرحه محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت، دار الفكر، دون سنة نشر).
- ابن هشام، شرح قطر الندى، دون ط، أخرجه محمد محيي الدين عبد الحميد، (دون بلد نشر، دار الفكر، دون سنة نشر).
- ابن هشام، مغني اللبيب، دون ط، أخرجه محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ).
- ابن يعيش، شرح الملوكي، ط الأولى، ت د. فخر الدين قباوة، (حلب، المكتبة العربية، ١٣٩٣م).

* * *

- Al-Mubarid, Muhammad. Al-Muqtadhab. Ed. Muhammad Abdulkhaliq Odhaimah. Cairo: The Ministry of Awqaf, the Supreme Council for Islamic Affairs, 1399 AH. Print.
- Al-Muradi, Muhammad. Al-Jana Al-Dani. Ed. Fakhr Al-Din Qabawah and Muhammad Nadeem Fadhel. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1413 AD. Print.
- Al-Qushairi, Al-Simah. Diwanuh. Ed. Abdulaziz Al-Faisal. Riyadh: Al-Nadi Al-Adabi, 1402 AH. Print.
- Al-Radhi, Muhammad. Sharh Kafiyat Ibn Al-Hajib. Ed. Hasan Ibn Muhammad Al-Hafzhi. 1st ed. Saudi Arabia: Al-Imam Muhammad Ibn Saud University, Deanship of Scientific Research, 1414 AH. Print.
- Al-Radhi, Muhammad. Sharh Kafiyat Ibn Al-Hajib. Ed. Yahya Al-Masri. 1st ed. Saudi Arabia: Al-Imam Muhammad Ibn Saud University, Deanship of Scientific Research, 1414 AH. Print.
- Al-Rajhi, Abduh. Al-Lahajat Al-Arabiyyah fi Al-Qira'at Al-Quraniyyah. Alexandria: Dar Al- Ma'rifa Al-Jamiyah, (n.d). Print.
- Al-Serafi, Al-Hasan. Sharh Abiyat Sibawayh. Ed. Muhammad Ali Sultani. Damascus: Dar Al-Ma'moon le Al-Turath, 1979 AD. Print.
- Al-Serafi, Al-Hasan. *Sharh Ketab Sibawayh*. Ed. Ahmad Mahdili. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1429 AH. Print.
- Al-Shalubin, Omar. *Al-Tawti'ah*. Ed. Yusuf Ahmad Al-Mutaw'a. Sijil Al-Arab Press, 1401 AH. Print.
- Sibawayh, Amr. *Al-Ketab*. Ed. Abdulsalam Haroon. 2nd ed. Egypt: Al-Khanji Library, 1977 AD. Print.
- Al-Shatibi, Ibrahim. *Al-Maqasid Al-Shafiyyah*. Ed. group of authors. 1st ed. Makkah: Institute of Scientific Research and Heritage Revival, 1428 AH. Print.

* * *

- Ibn Hisham, Abdulmalik. Awdhah Al-Masalik. Ed. Muhammad Muhyi Al-Din Abdulhameed. Beirut: Dar Al-Fikr, (n.d). Print.
- Ibn Hisham, Abdulmalik. Sharh Qatr Al-Nada. Ed. Muhammad Muhyi Al-Din Abdulhameed. Beirut: Dar Al-Fikr, (n.d). Print.
- Ibn Hisham, Abdulmalik. Mughni Al-Labeb. Ed. Muhammad Muhyi Al-Din Abdulhameed. Beirut: Al-Maktabah Al-Asriyyah, 1407 AH. Print.
- Ibn Jenni, Othman. Al-Khasa'es. Ed. Muhammad Ali Al-Najar. Beirut: Dar Al-Ketab, 1376 AH. Print.
- Ibn Jenni, Othman. Sir Al-Sena'ah. Ed. Hasan Hindawi. 2nd ed. Damascus: Dar Al-Qalam, 1413 AH. Print.
- Ibn Al-Khabaz, Ahmad. Tawjih Al-Lame'a. Ed. Fayiz Deyab. 1st ed. Cairo: Dar Al-Salam, 1423 AH. Print.
- Ibn Malik, Muhammad. Sharh Al-Tashil. Ed. Abdulrahman Al-Sayed and Muhammad Badawee Al-Makhtoon. 1st ed. Al-Jezah: Hajr for printing and publishing, 1410 AH. Print.
- Ibn As-Siraj, Muhammad. Al-Usool fi Al-Nahow. Ed. AbdulHusain Al-Fatli. 3rd ed. Beirut: Al-Resalah Foundation, 1408 AH. Print.
- Ibn Ya'ish, Ya'ish. Sharh Al-Maluki. Ed. Fakhr Al-Din Qabawah. 1st ed. Aleppo: Al-Maktabah Al-Arabiyyah, 1393 AD. Print.
- Al-Jawaliqi, Mawhub. Takmelat Eslah ma Taghalt beh Al-Ammah. Ed. Ez Al-Din Al-Tanukhi. Damascus: Al-Mujama'a Al-'Elmi Al-Arabi, (n.d). Print.
- Al-Jundi, Ahmad. Al-Lahajat Al-Arabiyyah fi Al-Turath. Libya/Tunisia: Al-Dar Al-Arabiyyah le Al-Ketab, (n.d). Print.
- Al-Khathran, Abdullah. Marahil Tatawur Al-Dars Al-Nahawi. Alexandria: Dar Al-Ma'rifa Al-Jamiyah, 1413 AH. Print.
- Al-Makhzumi, Mahdi. Madrasat Al-Kufah. 2nd ed. Egypt: Mustafa Al-Babi Press, (n.d). Print.

List of References:

- Al-Afghani, Saeid. Min Ta'reekh Al-Nahow. 2nd ed. Beirut: Dar Al-Fikr, 1398 AH. Print.
- Al-Andalusi, Abu Hayyan. Al-Tathyil wa Al-Takmil. Ed. Hasan Hindawi. 1st ed. Beirut: Al-Maktaba Al-'Asriyyah, 1430 AH. Print.
- Al-Baghdadi, Abdulqader. Khezanat Al-Adab. Ed. Abdulsalam Muhammad Haroon. 2nd ed. Cairo: Al-Khanaji Library, 1404 AH. Print.
- Dhaif, Ahmad Shawqi. Al-Madaris Al-Nahawiyyah. 7th ed. Cairo: Dar Al-Ma'arif, (n.d). Print.
- Al-Farra', Yahya. Ma'ani Al-Quran. 3rd ed. Beirut: 'Alam Al-Kutub, 1403 AH. Print.
- Al-Ghauth, Mukhtar. Lughat Quraish. 1st ed. Riyadh: Dar Al-Me'raj, 1418 AH. Print.
- Al-Ghunaim, Salihah. Al-Lahajat fi Ketab Sibawayih Aswatan wa Buniyatan. 1st ed. Jeddah: Dar Al-Madani, 1405 AH. Print.
- Al-Hudaithi, Kadijah. Al-Madaris Al-Nahawiyyah. 2nd ed. Baghdad: Ministry of Higher Education and Scientific Research, 1410 AH. Print.
- Hasan, Abas. Al-Nahow Al-Wafi. 4th ed. Egypt: Dar Al-Ma'arif, (n.d). Print.
- Ibn Asfoor, Ali. Sharh Jumal Al-Zujaji. Ed. Sahib Abu Janah. (n.p.), (n.d). Print.
- Ibn Asfoor, Ali. Dhara'er Al-Shi'er. Ed. Khalil Omran Al-Mansoor. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1420 AH. Print.
- Ibn Asfoor, Ali. Al-Mumti' Al-Kabir fi Al-Tasrif. Ed. Fakhr Al-Din Qabawah. 1st ed. Beirut: Lubnan Library, 1996 AD. Print.
- Ibn 'Aqeel, Abdullah. Al-Musa'ed. Ed. Muhammad Kamel Barakat. Damascus: Dar Al-Fikr, 1400 AH. Print.

Establishing Arabic Grammatical Rules based on Tribal Dialects

Dr. Ibrahim bin Suleiman bin Ibrahim Al-Matroudi
Department of Grammar, Morphology, and Philology
College of Arabic Language Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Abstract:

According to the Arabic dialectologists of the Arabic dialects, Arabic Varieties are based on hearings from Arabs and their tribes. These varieties are common among a group of people who uses them when talking to each other. It seems to me as a researcher that Many Arab grammarians are sensitive to talk about these varieties and ignore them. They also look in them with a suspicious view. They do talk about it on their books but they believe that Arabic speaker should not use them. In addition they literary say " According to that variety or this variety" They suffice mentioning that. I wanted to investigate that issue to come up with a solution or a decision. With Allah's help, His Mighty, I came up with this piece of research. Here it is before your hands.

I concluded that Arabic varieties are considered Standard Arabic if they are reported to be spoken by Arabs' tribes. Arabic

gramerrians can rely on them and use them for verifying grammatical issues in Arabic language. I supported my claim with who seem to be in the same line with my results. I followed Ibn Jana research methodologies and to the practice of Arabic grammerians and their strong support and acceptance to some Arabic varieties.